

تحديد مدى الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الأدب الاقتصادى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى

Determine The Extent Of Consistency Between Fiscal And Monetary Policies In Economic Literature To Achieve Economic Stability

محمد سعيد أبو الحسن محمد

مدرس الاقتصاد المساعد- كلية التجارة - جامعة جنوب الوادى.

جمال إبراهيم حسن البدوى

أستاذ الاقتصاد- كلية التجارة- جامعة جنوب الوادى.

عبيد منصور عبد الحميد

سليمان سعيد حسن

أستاذ الاقتصاد المساعد- كلية التجارة- جامعة أسيوط. مدرس الاقتصاد-كلية التجارة-جامعة جنوب الوادى.

المستخلص

تناقش هذه الدراسة تحليل تطور مدى الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الأدب الاقتصادى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، وذلك للإجابة على التساؤل التالى: ما مدى الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الأدب الاقتصادى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى؟. وتهدف الدراسة إلى التأكد من وجود الاتساق بين السياستين من عدمه، وذلك من خلال رصد وتحليل مدى الاتساق بين السياسة المالية والنقدية فى المدارس الاقتصادية المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن قضية الاتساق بين السياستين المالية والنقدية شهدت أربع مراحل تطور فى الفكر الاقتصادى، فقد غابت قضية الاتساق فى المرحلة الأولى التى ساد فيها الفكر الكلاسيكى وما قبله، وبينما فى المرحلة الثانية اشتد الجدل بين أنصار كلاً من المدرسة الكينزية والنقدية فيما يتعلق بأى من السياستين أكثر فاعلية، وفى المرحلة الثالثة من مراحل تطور قضية التنسيق فى ظل إطار آراء أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، ظهر لنا اتجاه يبرز أهمية الدعوة إلى استقلالية البنك المركزى، وضرورة تمتع السلطة النقدية باستقلالها عن السلطات المالية، أما المرحلة الرابعة لعبت فيها مدرستى التوقعات الرشيدة والنيوكينزية الدور البارز فى وضع إطار فكرى وتنفيذى للاتساق بين السياستين، والتى طورت بشكل كبير فى الفكر المؤسسى على يد جالبرث كينث رائد الفكر المؤسسى. الكلمات المفتاحية: (السياسة المالية- السياسة النقدية - الاتساق -الاستقرار الاقتصادى).

Abstract

This study discusses the analysis of the development of the extent of consistency between fiscal and monetary policies in economic literature to achieve economic stability, in order to answer the following question: What is the extent of consistency between fiscal and monetary policies in economic literature to achieve economic stability? The study aims to ascertain whether there is consistency between the two policies in the economic literature, by monitoring and analyzing the extent of consistency between fiscal and monetary policy in different economic schools.

The study concluded that the issue of consistency between fiscal and monetary policies witnessed four stages of development in economic thought. The issue of consistency was absent in the first stage in which classical thought and its predecessors prevailed, while in the second stage the debate intensified between supporters of both the Keynesian and monetarist schools regarding which The two policies are more effective, and in the third stage of the development of the consistency issue under the framework of the views of the supporters of the neoclassical school, a trend appeared to us that highlights the importance of calling for the independence of the central bank, and the necessity of the monetary authority to enjoy its independence from the financial authorities. As for the fourth stage, the rational expectations and Newkinsian schools played a prominent role in establishing an intellectual and executive framework for consistency between the two policies, which was greatly developed in institutional thought by Galbraith Kenneth, the pioneer of institutional thought.

Keywords:(fiscal policy- monetary policy - consistency - economic stability).

مقدمة:

يعتبر الهدف الرئيسى للسياسة الاقتصادية بشقيها المالى والنقدى هو السيطرة على التقلبات الاقتصادية بحيث تكون فى الحدود الطبيعية لها، ولا سيما التقلبات فى النمو الاقتصادى ومعدلات كل من التضخم والبطالة. فإذا كانت السياسة النقدية تعد عنصراً ذو أفضلية لدى السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بكمية النقود وأسعار الفائدة، فإن السياسة المالية هى الأخرى تتمتع بأفضلية فيما يتعلق بجانبى الإيرادات والنفقات الحكومية، وتكون مسئولة أيضاً عن توفير السلع والخدمات العامة وكذلك برامج الرعاية الاجتماعية، والتي لا يمكن عرضها من قبل القطاع الخاص. لذا فإن مسألة تحقيق سياسة معينة لمعدل تضخم ونمو اقتصادى مناسب، ومن ثم التقليل من مستويات البطالة تبرز تساؤلاً هاماً عن مدى أهمية الاعتماد على سياسة معينة دون أخرى للتأثير فى تلك المتغيرات وتحقيقها للنتائج المرغوبة؟.

وإن مثل هذا التساؤل يقتضى بالضرورة التمعن بشكل مناسب لمسألة الفاعلية النسبية للسياستين المذكورتين وجدوى كل منها، فضلاً عن ضرورة توضيح المحددات التى تعترض سبيلها، ومدى التقارب الفكرى حول أهمية كل منها.

وتعتبر قضية مدى ملاءمة كل من السياسة المالية و/ أو السياسة النقدية للتعامل مع التقلبات الاقتصادية بما تشمله من تضخم، وكساد، وبطالة،..... الخ، من أهم القضايا التى يشند فيها الجدل والنقاش على المستويين النظرى والتطبيقي. وشهدت ميادين الفكر الاقتصادى اجتهادات جمة فى هذا الصدد، وأنتهت إلى أنه أصبح لدينا ميراث لا يستهان به ومرجعى قدمته لنا العديد من المدارس الاقتصادية المختلفة فى محاولة منها للأسهام فى استكشاف مدى أحقية وملاءمة إحدى السياستين للتصدى لقضية الاستقرار الاقتصادى بما يشمله من رواج وكساد، وكذلك بطالة والنمو اقتصادى وغيرهما من المتغيرات الاقتصادية التى تشكل فيما بينهما الاستقرار الاقتصادى. وقد تباينت هذه المدارس الفكرية فى كيفية التعامل مع قضية الاستقرار الاقتصادى سواء

من حيث اختيار الأدوات، أو التوقيت الملائم للتعامل أو الاستخدام، أو الجرعة المناسبة من هذه الأدوات، وكذلك الآثار المترتبة على التدخل في الحياة الاقتصادية. وتعتبر قضية الاستقرار الاقتصادي من عدمه محوراً أساسياً ومجالاً خصباً للعديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع الاستقرار من حيث مظاهره وآثاره، والدراسة الحالية تعتزم التركيز على أحد العوامل التي يمكن القول أنه غائب إلى حد كبير عن تناول الدراسات ذات صلة في هذا المجال ألا وهو درجة الاتساق بين السياسة المالية والنقدية في الأدب الاقتصادي. وترى الدراسة أن فشل أو عدم قدرة بعض المدارس الاقتصادية للتصدي للأزمات يعود جزء كبير فيه إلى عدم الاتساق بين السياستين في المستويات المختلفة سواء فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة، ومستوى الأهداف والجرعات المناسبة لها، ومدى تأثيرها بفترات الإبطاء التابعة لكل سياسة، وكذلك التوقيت الملائم لإجراء تعديلات أو تدخل صناع السياسة لإجبار بعض المتغيرات على تعديل مسارهاالخ.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى الاتساق بين السياستين المالية والنقدية في الأدب الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟. أما فيما يتعلق بفرضية الدراسة فنقوم الدراسة على فرضية مؤداها: هناك حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي تسيطر على المدارس الاقتصادية المختلفة تعود إلى الإفتقار للاتساق بين كلٍّ من السياسة المالية والنقدية، وقد تصل درجة عدم الاتساق في هذه الحالة إلى التضارب في بعض الفترات. وتهدف الدراسة إلى التأكد من صحة الفرضية السابقة، وذلك من خلال رصد وتحليل مدى الاتساق بين السياسة المالية والنقدية في المدارس الاقتصادية المختلفة لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. حيث أن علاج عدم الاستقرار أو الوصول به إلى المستوى المعتاد هو المهمة الأصلية والأولى لكلٍّ من السياسة المالية والنقدية. وتتمثل أهمية الدراسة في الأتي: بناءً على فرضية وأهداف هذه الدراسة يمكن القول بأن أهمية الدراسة تكمن في الدور الكبير للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتتبع الدراسة منهجين أساسيين هما: الأول المنهج الاستنباطي من خلال تحليل كلٍّ من السياسة المالية

والنقدية فى المدارس الاقتصادية المختلفة، وما مدى التنسيق بينهما لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادى. والثانى المنهج الاستقرائى، ويتناول ذلك المنهج الجزء الذى يتم فيه الاطلاع ودراسة عدد من الدراسات السابقة، والتى تناولت بعض جوانب الموضوع، وما توصلت اليه من نتائج يمكن الاستفادة منها فى موضوع دراستنا.

الدراسات السابقة

أولاً الدراسات باللغة العربية:

١- دراسة (خلف، ٢٠٠٢)

هدفت تلك الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التداخل بين السياسة المالية والنقدية فى الأردن خلال الفترة ٢٠٠٤م-٢٠١٤م. وقد بدأت الدراسة بالإطار النظرى للسياسة المالية والنقدية ومراحل تطورها ثم تناولت موضوع التضخم، وأختتم الباحث دراسته بنموذج تطبيقي لأختبار مدى صحة من عدم فروض دراسته. وتوصلت الدراسة إلى رفض الفرضية الصفرية الدالة على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة والدالة على وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

٢- دراسة (بن دعاس، ٢٠١٠)

تمثلت مشكلة الدراسة فى الإجابة على التساؤل الآتى ما مدى فعالية التكامل بين السياستين المالية والنقدية فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية فى الاقتصاد الإسلامى مقارنة بالاقتصاد الوضعى؟ وهدفت تلك الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية التكامل بين السياستين المالية والنقدية فى الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الوضعى. وتوصلت الدراسة إلى يتصف الاقتصاد الإسلامى بجملة من الخصائص العامة والمصرفية التى تنعكس آثارها الإيجابية على النشاط الاقتصادى للدولة مما يسهم فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة بصفة تلقائية. كما أن يقوم الاقتصاد الوضعى على جملة من الخصائص العامة والمصرفية التى تنعكس آثارها السلبية على النشاط الاقتصادى مما يسهم فى حدوث التقلبات الاقتصادية والفشل فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

٣- دراسة (محمد، ٢٠١٢)

هدفت تلك الدراسة فى المقام الأول إلى إمكانية تحقيق التنسيق بين السياستين، وقد بدأت الدراسة بتحليل ماهية التنسيق بين السياسات، ثم تناولت بعد ذلك محددات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ثم أختتم الباحث بدراسة إمكانية التفاعل بين السياسة المالية والنقدية وإدارة الدين العام. وقد انتهت الدراسة بعدد من النتائج كان أهمها أن كل من السياستين متناقضين فى الأهداف لكن هناك حلقة وصل بينهما ألا وهى إدارة الدين العام، وبالتالي تظهر أهمية دمج إدارة الدين ضمن أدوات السياسة الاقتصادية، حيث أن التنسيق لا يتم فقط بين السياسة المالية والنقدية لكن أيضاً تأكيداً على التنسيق مع إدارة الدين العام، حيث هناك اعتماد متبادل بين السياسات الثلاثة.

٤- دراسة (دهشان، ٢٠١٦)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ودور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى مكافحة ظاهرة التضخم، والسعى لاستقرار سعر الصرف فى مصر، ووصولاً لهذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول ماهية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وكفاءته موضحين تعريف كل منهما والتأثير المتبادل بينهما. وتناولت فى الفصل الثانى أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى معالجة التضخم مع الاسقاط على الحالة المصرية من حيث تشخيص التضخم فى الحالة المصرية، وطرح سبل للعلاج والخروج من تلك المشكلة، وتناولت فى الفصل الثالث أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره فى استقرار سعر الصرف مع التطبيق على الحالة المصرية موضحين أسباب عدم استقرار سعر صرف الجنيه المصرى مع طرح مجموعة نقاط لحل المشكلة. وقد خرجت هذه الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات الهادفة إلى وضع بعض الحلول والمعالجات الممكنة، والتي قد تسهم فى معالجة مشكلة التضخم، وتسعى لتحقيق استقرار سعر الصرف فى مصر.

٥- دراسة (خيرة، ٢٠١٩)

هدفت هذه الدراسة إلى صياغة توليفة مثلى بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٦م-٢٠١٧م. وتناولت الدراسة

مختلف النظريات المفسرة للسياسات الاقتصادية الكلية وأثرها على النمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية، مع تحليل أداء سياسات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، ليتم في الأخير استخدام المنهج القياسي لقياس أثر التفاعل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وأن السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

ثانياً الدراسات باللغة الانجليزية:

١-دراسة (Ali & Jayaraman, 2001)

هدفت تلك الدراسة إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة من خلال التنسيق بين السياسة المالية والنقدية. وقد تناولت الدراسة ماهية السياسة المالية والنقدية كإطار نظري ثم دراسة كيف تعمل السياسة المالية النقدية، ثم تناولت لماذا الحاجة إلى تنسيق السياسة المالية والنقدية، وفي النهاية التنسيق بين السياستين في فيجا. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تؤدي السياسة المالية والنقدية المنسقة إلى تحقيق الأهداف المشتركة وبالتالي تؤدي إلى صنع السياسات وتنفيذها بنجاح على نحو فعال، حيث تمت الموائمة بين السياسات من خلال الترتيبات المؤسسية لكل من السلطات المالية والنقدية في الدولة.

٢-دراسة (Hanif,2003)

هدفت تلك الدراسة إلى ضمان تحقيق الاقتصاد غير التضخمي ونمو مستقر من خلال السلطان المعنيتان هما البنك المركزي ووزارة المالية. البنك المركزي له تأثير على الظروف النقدية ووزارة المالية لها سلطة على جوانب الاقتصاد الكلي للسياسة المالية. وقد بدأت الدراسة بتحليل الأساس المنطقي للتنسيق ثم تناولت بعد ذلك الترتيبات المؤسسية والتشغيلية للتنسيق ثم أختتم الباحث بدراسة تنسيق السياسة المالية

والنقدية فى باكستان. وقد أنتهت الدراسة بعدد من النتائج كان أهمها أن تختلف السياسات أحياناً من حيث النطاق وآليات التنفيذ وتشارك فى التأثير على المتغيرات الاقتصادية. كما أن السياسات المالية والنقدية لها تأثير على مستوى المدخرات والاستثمار والمخرجات والعمالة، وكذلك مستوى وهيكـل الضرائب وحجم ونمط الإنفاق العام، والأبعاد المالية من حيث العجز ومصادر تمويله، والتغيرات فى المعروض النقدى، ويعتبر توزيع الائتمان بالإضافة إلى تكلفته من المحددات الرئيسية لهيكـل الإنتاج ومستويات التوظيف بصرف النظر عن تأثيرها الكبير على مستوى السعر وحركته من سعر الصرف. وينبع الأساس المنطقى لتنسيق السياسة المالية والنقدية من طبيعة الأهداف المترابطة. فبدون تنسيق فعال للسياسات المالية يمكن أن يترتب على ذلك عدم الاستقرار، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وضغوط أسعار الصرف، بشكل سريع والتأثير السلبى على النمو الاقتصادى.

٣ - دراسة (Kamal,2010)

هدفت تلك الدراسة إلى استعراض أهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال تناول الإطار النظرى لهذا التنسيق. ويتم توضيح التأثير المتبادل بين السياستين، وكذلك إجراء مسح أدبى للتطورات التى شهدتها الأدبيات الاقتصادية فيما يتعلق بقضية التنسيق. وكذلك يتناول هذا البحث محددات التنسيق بين السياستين، والترتيبات المؤسسية وآليات التنفيذ اللازمة لكفاءة هذا التنسيق. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن لقضية التنسيق بين السياستين أهميته خاصة مع تحول عديد من الدول نحو نظم سعر الصرف المرنة والتخلى عن سعر الصرف كركيزة أسميه، وتطبيق استهداف التضخم كآلية لتنفيذ السياسة النقدية، كما تتضح أيضاً مع تأكيد عديد من المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ضرورة تطوير الأسواق المالية المحلية نظراً لارتباط فاعلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية، حيث يسهم هذا التطور فى توفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالى والحد من الاقتراض الحكومى المباشر من البنك المركزى لأغراض تمويل ذلك العجز. وقد يسهم

تشكيل مجلس تنسيقى للسياستين فى الموائمة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالى.

٤ – دراسة (Andlib & UI Haq 2012)

هدفت تلك الدراسة لأختبار الدليل التجريبي للتنسيق النقدي المالى باستخدام البيانات السنوية لباكستان من ١٩٨٠م-٢٠١١م. حيث قامت الدراسة بتطوير نموذج VAR أحد النماذج المستخدمة لاختبار التنسيق . حيث أظهرت نتائج نموذج VAR الدليل على ضعف التنسيق بين المؤسستين حيث أن كل من متغيرات السياسة المالية والنقدية تؤثر على بعضها البعض. علاوة على ذلك لا تقدم نتائج اختبار السببية أى دليل على وجود علاقة سببية تمتد من المتغيرات المالية إلى المتغيرات النقدية أو من المتغيرات النقدية إلى المتغيرات المالية. كما أظهرت نتائج وظيفة الاستجابة النبضية وجود استجابة ضعيفة للصدمة النقدية للمتغيرات المالية، وكذلك الصدمة المالية تجاه المتغيرات النقدية. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن السياسة المالية مستمرة فى التأثير بشكل كبير على السياسة النقدية حتى لو تتمتع البنك الدولى الباكستانى بقدر كاف من الإستقلالية.

٥ – دراسة (Arestis 2015)

هدفت تلك الدراسة إلى البحث فى التطورات النظرية والتجريبية الأخيرة بشأن السياسة المالية لإستنتاج أنها أداة اقتصادية كلية فعالة لعلاج البطالة. كما تبين أن الاستقرار المالى الذى تم تجاهله قبل " الركود الكبير " أمر هام فى السياسة الاقتصادية. كما يمكن للسياسة المالية أن تساهم فى علاج البطالة وخاصة عندما يتم تنسيقها بشكل وثيق ليس فقط مع السياسة النقدية ولكن أيضًا مع سياسات الاستقرار المالى. وتقترح أيضًا أن هذا التنسيق يجب أن يوجه نحو الحد من عدم المساواة فى الدخل. لقد حان الوقت إذن ليحول الاقتصاديون وصانعو السياسات الاقتصادية إنتباههم عن كتب وجدية إلى استعادة الثقة فى السياسة المالية مع دورها الاقتصادى الكلى القوى كوسيلة لعلاج البطالة. وبالتالي ينبغى إعادة السياسة المالية المنسقة بشكل ملائم مع سياسات

الاستقرار النقدي والمالي إلى دورها المناسب المحسن فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية.

ومن العرض السابق للدراسات السابقة المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة يتضح أن معظم هذه الدراسات تناولت أما موضوع التنسيق بين السياستين وعلاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، والدين العام، والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، والبعض الآخر من هذه الدراسات تناول التنسيق بوجه عام. إلا أن جميع هذه الدراسات لم تتناول الاتساق بين السياستين في الأدب الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

وتشمل خطة الدراسة على مايلي:

١ - المقدمة، والتي تحتوى على المشكلة، والأهمية، والهدف، والفرضيه، والمنهجية، والدراسات السابقة.

٢ - مفهوم ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وكيفية قياس او الاستدلال عن الاتساق بين السياستين.

٣ - الاتساق بين السياستين في الأدب الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

١/٣:الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى العصور القديمة.

٢/٣:الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى العصور الوسطى.

3/3: الاتساق بين السياستين المالية والنقدية عند التجاريين.

4/3: الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الفكر الكلاسيكى.

5/3: الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الفكر الكينزى.

6/٣:الاتساق بين السياستين المالية والنقدية عند النقديين.

7/٣:الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى إطار التوقعات الرشيدة.

8/٣:الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى إطار اقتصاديات جانب العرض.

9/٣:الاتساق بين السياستين المالية والنقدية لدى المدرسة المؤسسية.

10/٣:الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الفكر الليبرالى.

٤ - الخلاصة.

٥- النتائج والتوصيات.

٦- قائمة المراجع.

٢- مفهوم ومؤشرات الاستقرار الاقتصادى، وكيفية قياس او الاستدلال عن الاتساق بين السياستين:

يعرف الاستقرار الاقتصادى بأنه التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادى التغيرات الكبيرة فى المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقى فى الناتج القومى. ويهدف الاستقرار الاقتصادى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدى الملائم لاستمرار دفع عجلة التنمية. وهناك عدد من المؤشرات التى نستدل بها عن الاستقرار الاقتصادى كما يلى:

- معدلات مقبولة أو منخفضة لمعدل التضخم.

-القضاء على العجز فى الموازنة العامة للدولة.

-استقرار سعر الصرف.

-التوازن فى ميزان المدفوعات.

- معدلات نمو موجبة ومقبولة.

- معدلات بطالة منخفضة.

-مستوى معيشة مقبول.

-الاستقرار المالى والنقدى.

ويمكن قياس الاتساق بين السياستين المالية والنقدية من خلال التأكد من نجاح كل من السياسة المالية والنقدية من تحقيق أهدافهم من خلال الخطة المنسقة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

٣- تحليل مدى الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الأدب الاقتصادى

لتحقيق الاستقرار الاقتصادى:

اختلفت المدارس الاقتصادية فيما بينها حول تحليل الدور الذى تلعبه كل من السياسة المالية والسياسة النقدية فى تأثيرهما على النشاط الاقتصادى، سواء كان هذا التأثير مباشر أو غير مباشر، ولكن اتفقت كلها على أهمية الدور الذى تلعبه السياسة الاقتصادية بوجه عام فى التأثير على النشاط الاقتصادى، وتعديل مساره فى حالة وجود انحراف للنشاط الاقتصادى عن مساره الصحيح. فعند إلقاء الضوء على السياسة النقدية نجد أنها تلعب دوراً فعالاً فى عملية التنمية، وهذا ما جعلها تتطور و تمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي. ومن ناحية أخرى إقترنت السياسة المالية بنشأة نظم الحكم منذ القدم، من خلال تولى فئة معينة إدارة الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى القبيلة أو الجماعة أو المجتمع بهدف تنظيم العلاقات المختلفة بين الأفراد فيما بينهم وبين نظام الحكم.

ومن حيث النشأة فالفكر المالى أقدم من الفكر النقدى الذى تأخر بسبب تأخر الحاجة إلى التبادل وظهور النقود بعد مرحلة المقايضة. واختلف الفكر المالى من مرحلة إلى أخرى تبعاً لمدى تطور الدولة والنظام الاقتصادى المتبع فيها، ولكن أهم الأفكار المالية كانت فى الفكر التقليدى ثم الفكر الكينزى، أما السياسة المالية فى الفكر الإسلامى فكانت متداخلة منذ نشأتها حيث كانت تهدف إلى تحقيق الضمان الاجتماعى والتنمية الاقتصادية بما يحقق التوازن بين الدين والنواحي الاقتصادية (بن دعاس، ٢٠١٠: ص ٧٠). وفيما يلى سنتطرق إلى الاتساق بين السياستين فى المدارس الاقتصادية المختلفة.

١/٣: الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى العصور القديمة.

تظهر العصور القديمة عند الاغريق والإمبراطورية الأثينية، وبعد ذلك فى العصر الرومانى فى كل من اليونان وروما. وفيما يلى أهم الملامح الاقتصادية لها (جالبريت، ٢٠٠٠: ص ص ٢٤-٢٧):

- الزراعة هي الصناعة الأساسية، وكانت الأسرة هي وحدة الإنتاج، وكان الرقيق هم قوة العمل.
 - النشاط الصناعي كان يقتصر على الحرفيين من الرقيق، أما استهلاك السلع فيقتصر على المواد الغذائية الأولية أو أشياء قليلة أخرى ضئيلة للغاية بالنسبة للجميع
 - فيما عدا الأقلية الحاكمة- التي تستحوذ أيضاً على القدر الأكبر من استهلاك الخدمات الذي تحصل عليها من الرقيق.
 - النشاط الاقتصادي لهذا العصر وجد أساساً في كتابات كل من ارسطو وأفلاطون.
- **الاتساق بين السياستين:**

وبالنظر إلى قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتحليلها في العصور القديمة نستنتج أنه لم يكن هناك مجال للتنسيق بينهما في العصور القديمة. حيث لم تكن تعرف العصور القديمة السياسة النقدية (حديثاً النشأة)، وذلك لعدم ظهور النقود في ذلك الوقت، وكان النظام السائد مبني على المقايضة.

٢/٣ الاتساق بين السياستين في العصور الوسطى:

شهدت الفترة من القرن التاسع الميلادي حتى القرن الخامس عشر الميلادي ما يعرف بفكرة التكوين الاجتماعي الاقطاعي في أوروبا، وهي طبقة كبار مالكي الأراضي الزراعية، حيث أرتبط الفلاحون بالعمل في أراضي النبلاء ضمن أعمال العبودية، وما تبع ذلك من أعمال سخرة جماعية لكل من يسكن من الفلاحين ضمن إطار ممتلكات هذا الاقطاعي، حيث يلتزم الفلاح بالدفاع عن المالك الذي يعيش الفلاح ضمن ممتلكاته، فضلاً عن التزامه بضريبة سنوية تكاد تقضى على كل ما ينتجه الفلاحون طوال العام. ويرتكز كل تكوين اجتماعي على طريقة للإنتاج فيها من يزرع الأرض، ومن يكون عبداً خاضعاً لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه إلا انتاج عمله فقط.

وفي هذه الفترة كان الاعتماد على الزراعة وكان الاقتصاد مغلق، وكانت الكنيسة هي من تدير الحياة الاقتصادية، حيث أقامت الكنيسة تحالفاً مع الاقطاعيين لأنها

أيضاً كانت تجنى عوائدها من الجميع سواء كان ذلك على شكل عشور (عشر الدخل) يدفع لها من رعاياها، أو على شكل صكوك غفران لمن يدفع الثمن، وصكوك حرمان لمن يعترض على سلطتها الروحية. لذلك لا نجد خلال هذه الفترة بروز لمفكرين اقتصاديون بل نجد بعض رجال الدين من لهم بعض الآراء الخاصة (طرخان، ١٩٦٨). وبالنظر إلى السياستين المالية والنقدية في العصور القديمة نجد أن:

■ السياسة المالية :

أقر توماس أكويناس (أعظم ممثل للفلسفة الأسكولائية) بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار، ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار، وكذلك الحد من أى تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام. وهذا ما رفضه نيكول أورسم^(١) إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام. وإذا كان للدولة دوراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول (دول العالم الغربى) هى الضرائب، والتي يجب أن تتصف بالعدالة، واليقين، والسهولة، والاقتصاد. وهو بهذا الشكل يعتبر أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربى (مسعود، ٢٠٠٦).

■ السياسة النقدية:

هناك تشابه بين العصور الوسطى والقديمة من حيث عدم وجود سياسة نقدية آنذاك، واستمرار العمل بنظام المقايضة.

■ الاتساق بين السياستين:

بتحليل ما ورد إعلاه يمكن القول أن التنسيق بين السياستين مازال لا أساس له من الوجود في العصور الوسطى.

3/3 الاتساق بين السياستين عند التجارين:

(١) فيلسوف ظهر في أواخر العصور الوسطى، كتب أعمالاً مؤثرة في الاقتصاد والرياضيات والفيزياء والفلك والفلسفة، وكان مترجم ومستشار الملك شارل الخامس ملك فرنسا، وربما أحد أكثر المفكرين جدية في القرن ١٤.

يسمى أحياناً بعصر الرأسمالية التجارية، والذي يعتقد أنه امتداد ثلاثمائة عام، وذلك بالتقريب منذ حوالى منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وينتهى بوضوح ببداية الثورة الصناعية وصدور كتاب " ثورة الأمم " لأدم سميث كرد فعل قوى للسياسات والممارسات الاقتصادية للعصر التجاري. وفى هذه القرون الثلاثة لم يكن لعلم الاقتصاد ناطق بأسمه أمثال أرسطو، وسميث، وماركس، وكينز فى الأعوام التالية، حيث لم تكن التجارية نظاماً فكرياً فى المقام الأول، وإنما كانت نتاج عقول رجال الدولة، وكبار الموظفين، ورجال الأعمال فى تلك الأيام. و لفهم هذه المدرسة لابد من ذكر أهم الظروف الاقتصادية التى أدت لتطور و نشوء هذا الفكر (جالبريت، ٢٠٠٠: ص ص 42-45):

- ١- انتشار الأسواق وصعود طبقة التجار.
 - ٢- الاكتشافات الجغرافية التى تسببت فى تدفق منتجات جديدة وغير مألفة. والأكثر من ذلك أهمية هو سيل الفضة والذهب من مناجم العالم الجديد، والتى كان لها اثار هامة على السياسات الاقتصادية. وبالنظر إلى السياستين المالية والنقدية عند التجاريين نجد أن:
- السياسة المالية :**

مع ظهور الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة فى إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية - فى عصر التجاريين- إتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب فى النشاط الاقتصادى. حيث أوضح توماس مان^(١) خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها فى عدم الاستقرار الاقتصادى. لذلك أوضح أن هذا المصدر غير أساسى لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها، بل يجب أن تعتمد فى التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات (مسعود، ٢٠٠٦: ص ص ٥٢-٥٣).

^(١) هو أديب ألماني ولد فى 6 يونيو 1875 وتوفي فى 6 أغسطس 1955 فى زيورخ، وحصل على جائزة نوبل فى الأدب لسنة ١٩٢٩. له العديد من الروايات الشهيرة، مثل موت فى البندقية، والتي قام لوتشانو فيسكونتي سنة ١٩٧١ بتحويلها لفيلم حمل نفس الاسم.

ويلقى هذا الفكر قبولاً عند السير ويليام بيتي^(١) حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع. وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي. كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتقاعدين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة (يسرى، ١٩٩٧: ص ص ١٥٩-١٦١).

■ السياسة النقدية:

كان للتدفق الكبير للذهب والفضة آثار هامة في ذلك الزمن أهمها (جالبريت، ٢٠٠٠: ص ص ٤٧-٤٩):

- حدوث ارتفاع عام في الأسعار (التضخم)، وظهور مبكر "نظرية كمية النقود" وتلك هي النظرية التاريخية التي تقول أن الأسعار تتغير في تناسب مباشر مع عرض النقود، إذا كان حجم التجارة ثابتاً.

- تأثيرهما على حجم التجارة انطلاقاً من ثورة الأسعار (التضخم)، فقد كانت محفزة ومشجعة للتجارة. ف شراء أى أصل معمر لبيعه مستقبلاً كان مربحاً لتوقع ارتفاع سعره مستقبلاً. والأمر المؤكد أيضاً أن التدفق الكبير للذهب والفضة ساعد على تركيز اهتمام التجار والحكومات على هذين المعدنيين، وكان ذلك محور فكر التجاريين وسياستهم.

■ الاتساق بين السياستين:

بتحليل ما ورد يمكن استنتاج أنه لم يكن هناك تخيل لموضوع التنسيق بين السياستين لدى المفكرين الاقتصاديين عند التجاريين.

^(١) هو اقتصادي انجليزي وفيزيائي وعالم وفيلسوف، وعضواً في برلمان إنجلترا لفترة وجيزة وكان أيضاً عالماً ومخترعاً وتاجراً، وكان عضواً مؤسساً للجمعية الملكية. وتعتبر نظرياته حول الاقتصاد وطرقه في الحساب السياسى أفضل ما يذكر عنه، ومع ذلك تنسب له فلسفة «مبدأ عدم التدخل» فيما يتعلق بالنشاط الحكومي. نصب فارسا في عام ١٦٦١.

4/3 الاتساق بين السياستين في الفكر الكلاسيكي:

ظهر الفكر الكلاسيكي تزامناً مع الثورة الصناعية، وكان من أهم رواده "آدم سميث"، و"ديفيد ريكاردو"، و"جون ستيفورات ميل"، و"ألفرد مارشال". ويعتمد الكلاسيك في تحليلهم الاقتصادي على عدة فرضيات نذكر منها ما يلي (جالبريت، ٢٠٠٠: ص ١١٦):

- الاعتماد على مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية العامة، وأن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث بالدولة الحارسة.
 - مبدأ سيادة المستهلك الذي يعد بمثابة الموجه الحقيقي للمنتجين نحو انتاج السلع التي يرغبها المستهلك. فالمستهلك في رأيهم هو "سيد الموقف" أو هو الذي يوجه المنتجين إلى تخصيص الموارد بشكل كفاء، وهذا له أهمية كبيرة في عدم حدوث فائض أو عجز لأن ما يتطلبه المستهلك يكون هو المعروف.
 - مبدأ تحقيق أقصى ربح فهو المحرك الأساسي للقطاع الخاص الذي يدفع المنتج إلى تقديم كل ما يحتاجه المستهلك. فالربح يدفع بالنظام كله إلى المنافسة. أي أن الكلاسيك لديهم إيمان بالمنافسة الكاملة، وبجهاز الثمن كمحرك أساسي وآلي للنشاط الاقتصادي. ولكن المنافسة هنا ليست في الاسعار وإنما في تخفيض تكاليف الإنتاج.
 - إعطاء الأولوية للمصلحة الخاصة مع الأخذ في الاعتبار مبدأ الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.
 - مرونة الأجور والأسعار.
 - التوظيف الكامل، حيث تم إهمال دراسة موضوع البطالة باعتبار أن كل انسان يعمل حسب مؤهلاته وكفاءته، وأنه يستطيع إيجاد العمل الملائم له متى شاء. وبالنظر إلى السياستين المالية والنقدية عند الكلاسيك نجد أن:
- السياسة المالية:**

بناء على هذه الفرضيات اتسم الدور الاقتصادى للدولة بالحياد، ولم يظهر لها أى تدخل فى النشاط الاقتصادى باستخدام السياسة المالية، حيث أركزت السياسة المالية على ما يلى (بن دعاس، ٢٠١٠: ص ٧١):

أ- تقليل النفقات العامة، باعتبار أن إنفاق الدولة صورة من صور الاستهلاك.

ب- رفض أى عجز فى الميزانية سواء كان تمويله عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدى الجديد، على أساس أن الدولة ليست لها أهداف سياسية أو اجتماعية تسعى إلى تحقيقها بواسطة السياسة المالية.

ج- الضرائب فى هذه المرحلة مجرد فريضة على الأشخاص، والغرض منها توفير الإيرادات العامة للدولة لتغطية نفقاتها. أى لم يكن لها أهداف اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية.

فى ضوء ماسبق ترى الدراسة أن الفكر الكلاسيكى ينتهى إلى عدم إعطاء أهمية للسياسة المالية كأداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية، وبالتالي لا يكون لها الدور الهام فى التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظراً لحيادية دور الدولة عن أى تدخل أو مشاركة فعالة فى إدارة الحياة الاقتصادية، وقد جاء ذلك انعكاساً للأفكار الكلاسيكية. وتؤكد الدراسة أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة، وبأسس السياسة المالية بصفة خاصة أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها، ومن ثم إلحاق الضرر بالاقتصاد القومى، كما أن الظروف التى تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية ولسياسة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.

■ السياسة النقدية :

ذهب فكر الكلاسيك إلى أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادى يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات فى كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة لها فى قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادى. فنظرية كمية النقود تعبر عن وجه نظر الكلاسيك فى هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود

علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فأى تغير يحدث فى الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثانى (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقى للاقتصاد القومى، وهذا مع افتراض أيضاً أن النقود تؤدي وظيفة واحدة وهى وسيط فى التبادل، مما يفيد حياد النقود. ولهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها فى خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات (الشافعى، ١٩٩٠: ص ص ٥٢٨-٥٣٠).

وتشير نظرية كمية النقود إلى النظرية الأساسية التى اعتمدها الكلاسيك لتفسير الظواهر الاقتصادية، وبشكل أساسى المستوى العام للأسعار. فقد اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيسى للتضخم يرجع إلى الزيادة فى كمية النقد المتداول، ومن أهم الافتراضات التى اعتمدتها هذه النظرية فى تفسيرها وتحليلها للظواهر التضخمية نذكر منها ما يلى (عنايه، ٢٠٠٦: ص ٢٩):

أ- ترجع التغيرات الحاصلة فى الأسعار إلى التغيرات الطارئة فى كمية النقد المتداول وبالنسبة نفسها.

ب- تتناسب كمية النقود طردياً مع الأسعار، وتتناسب عكسياً مع قيمة النقود التى تمثلها.

ج- تتناسب كمية النقود طردياً مع الطلب على السلع، وعكسياً مع العرض عليها.

د- افتراض حالتى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وطلب النقود لأغراض التبادل فقط.

هـ- العامل الرئيسى المؤثر فى مستوى الأسعار هو كمية النقود، أما سرعة التداول النقدى وكمية المبادلات فتعتبران عناصر ثابتة ليس لها أى تأثير فى حركة الأسعار بصورة خاصة فى الأجلين القصير والمتوسط.

ولقد اعتمد الكلاسيك في تحليلهم للتضخم على معادلة التبادل لـ « فيشر » والتي تقر بأن قيمة النقود تتحدد وفقاً للعرض والطلب عليها، وبذلك قد تم اعتبارها كسلعة مثل بقية السلع، وتأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية (Phillips, P. C, 2005:pp.125-168):

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث تمثل M كمية النقود، V سرعة التداول، P المستوى العام للأسعار، و T حجم المبادلات.

وتوضح صيغة فيشر العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد تم إدخال تعديلات على هذه الصيغة من قبل «ألفريد مارشال» ورواد مدرسة «كامبردج»، وذلك بإحلال الطلب على النقود مكان سرعة دورانها، والنتيجة القومية الحقيقي بدلاً من حجم المعاملات، وأصبحت الصيغة كالتالي (Humphrey, T. M, ٢٠٠٤):

$$M = K \cdot P \cdot Y$$

حيث تمثل Y الناتج القومي الحقيقي، و K نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لغرض المعاملات.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن معادلة التبادل تقرر أن استقرار الأسعار يرتبط بسرعة التداول وكذلك مستوى الإنفاق، بينما تقرر معادلة «كامبردج» أن استقرار الأسعار يرتبط بالنسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المبادلات.

وترى الدراسة أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، حيث أهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

وينص اعلام المدرسة الكلاسيكية على أن النقود ليست لها منفعة خاصة بها، وأن منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن شراءها بواسطة النقود، لأن النقود لا تطلب لغرض الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية عاطلة بل تطلب لشراء السلع والخدمات، مما يعني

إهمال دور الزمن فى التحليل الاقتصادى، وبالتالى استبعاد فكرة التوقعات والميل لاكتناز النقود لفترات طويلة من الزمن، ومن ثم أغفال وظيفة النقود كأداة لحفظ القوة الشرائية، ونتيجة لذلك فإن الزيادة فى عرض النقد ستؤدى إلى زيادة بنفس النسبة فى المستوى العام للأسعار (سامويلسون، ٢٠٠٦: ص ٦٣٣).

استناداً لما سبق ترى الدراسة أن رؤية الكلاسيك للنقود بشكل خاص كانت رؤية سطحية أى مجرد ظاهرة ثانوية لا أهمية لها فى العملية الاقتصادية على اعتبار أن حجم الناتج يتحدد بعوامل حقيقية وليس هناك شأن للعوامل النقدية؛ وبالتالى فإن النقود محايدة على التأثير فى المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية عدا تأثيرها فى المستوى العام للأسعار.

■ الاتساق بين السياستين:

بتحليل ما ورد إعلاه يمكن القول أنه لم يكن التنسيق فى تصور المفكرين الكلاسيك كمنطق طبيعى لرؤيتهم المحايدة للمالية العامة، واعتقاداً منهم بحيادية النقود إلى جانب معارضتهم الشديدة للتمويل التضخمى والاستدانة الداخلية والخارجية، إلا فى أضيق الحدود والظروف الطارئة للغاية بسبب اعتقادهم بقدرة الاقتصاد التلقائية على التوازن. وتظهر لنا ظاهرة الكساد الكبير (1929-1939) فشل الفكر الكلاسيكى فى مواجهة الأزمة، وهذه الأزمة كانت فى حاجة إلى التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية فى محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف، بعد أن عجز الفكر التقليدى عن تقديم الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية. وهذا يؤكد أهمية التنسيق بين السياستين لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى ذلك الوقت، وغياب عملية التنسيق بين السياستين انعكس على غياب الحلول المثلى لمواجهة تلك الأزمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه فى مرحلة متطورة من الفكر الكلاسيكى ظهر ما يسمى الفكر النيوكلاسيكى الذى كان أبرز إسهاماته تنحصر فى بروز الدعوة إلى استقلالية البنك المركزى، حيث برز هذا الفكر أهمية تمتع السلطة النقدية باستقلالها عن السلطات المالية. فيرى كلاً من Jácome and Vázquez أن الإصلاحات التى

شهدها عديد من البنوك المركزية نحو منحها قدر أكبر من الاستقلالية فى تصميم وتنفيذ سياساتها النقدية عن السلطات المالية إنما يستند بالأساس إلى الإسهامات النظرية، وعلى رأسها نموذج عدم الاتساق الزمنى الذى قدمه كل من and Prescott و Kydland عام ١٩٧٧ ثم قاما Barro and Gordon بتطويره عام ١٩٨٣، حيث أوضح هذا النموذج أنه إذا ما كانت الحكومات تواجه مفاضلة بين معدلات البطالة والتضخم، فقد تفضل معدلات تضخم تتجاوز المعدلات المثلى، وهو ما يعرف فى الأدبيات الاقتصادية بالميل التضخمي للسياسة النقدية (Luis&Francisco,2005:p3).

٥/٣ الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الفكر الكينزى:

لقد ظل الفكر الاقتصادى الكلاسيكى سائداً ومقبولاً من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضى، ثم جاءت أزمة الكساد الدولى الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٢ وما نتج عنها من آثار سلبية، أدت إلى تغيير بعض المعتقدات فى الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية فى محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف، حيث عجز الفكر التقليدى عن تقديم الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والمشاكل المالية والنقدية المتمثلة فى انهيار قيمة العملات، والأوراق المالية، وعائد الاستثمار. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادى. وتتمثل المعالم الرئيسية للفكر الكينزى فيما يلى (أبو السعود، ٢٠٠٤: ص ١٧):

أ- أفترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما أعتقد الكلاسيك، وإنه لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازنى المنشود. حيث أوضح كينز أن الاقتصاد القومى لا يتصف بالتصحيح الذاتى دائماً، والقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف، كما أن الاقتصاد القومى أساساً غير مستقر، ومن ثم فالتدخل الحكومى ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادى وتصحيح الخلل فى آليات السوق، وذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالى أى الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.

ب- رفض كينز قانون ساي للأسواق الذى يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوى له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزى إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج يتوقف على الطلب الكلى الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

ج- ركز كينز على مفهوم الطلب الكلى الفعال والتغيرات فيه كمحدد أساسى للتغيرات التى تحدث فى المستوى التوازنى للدخل القومى، كما أعتقد أن العجز فى الطلب الكلى هو سبب حالة الكساد التى سادت العالم بداية الثلاثينات، ومنه فإن زيادة معدلات النمو فى مكونات الطلب الكلى ستؤدى لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ومن ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

د- يتكون الطلب الفعال من الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار، وكل منهما يتحدد بمجموعة من العوامل ، نذكرها كما يلى (390-383 pp: Pasinetti, L. L, 2001:

■ يتحدد الطلب الاستهلاكى بـكل من :

+ حجم الدخل، والذي يتأثر بالضرائب والمدفوعات التحويلية.

+ الميل الحدى للاستهلاك، والذي يتأثر بمستويات الأسعار وتوزيع الدخل.

+ والميل الحدى للاادخار إضافة إلى العوامل الشخصية. فكلما كان حجم الدخل صغيراً كلما خصص الفرد كل هذا الدخل أو جزء منه لأغراض الاستهلاك وكان الادخار ضئيلاً، وكلما زاد حجم الدخل زاد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل بعكس الادخار الذى يزداد بنسبة أكبر.

■ الطلب الاستثمارى فتحدد بـكل من:

+ معدل الكفاية الحدية لرأس المال أى العائد المتوقع من رأس المال طوال فترة عمره الإنتاجى بعد خصم نفقات تشغيل الأصل الرأسمالى، والذي يتوقف على توقعات المستثمرين بالنسبة لأثمان السلع والخدمات التى يساهم رأس المال الاحتياطي فى إنتاجها وتوقعاتهم بالنسبة لنفقات ذلك الإنتاج.

+ سعر الفائدة، والذي يتوقف على تفضيل السيولة أى عرض النقود والطلب عليها.
+ السياسة الضريبية المفروضة.
+ حجم الإنتاج الذى يعتزم المجتمع إنتاجه فى المستقبل، مع الأخذ فى الاعتبار أن ما تم إنتاجه فى الماضى له تأثير على حجم الاستثمار فى الفترة الحالية.
هـ- الدخل القومى التوازنى يتحقق عند تقاطع كل من منحى الطلب الكلى والعرض الكلى، وإن هذا المستوى التوازنى قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل. وبالتالي يرى كينز أهمية ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومى والضرائب.
ويرى الكينزيون أنه يمكن الاعتماد على الإصدار النقدى فى حالات نقص القروض العامة أو عدم الإقبال عليها من قبل المواطنين، حتى لو أدى ذلك الإصدار إلى التضخم ولاسيما فى الدول ذات النظام الإنتاجى المرن. وبالنظر إلى السياستين المالية والنقدية عند الكينزيين نجد أن:

■ السياسة المالية:

دعا كينز إلى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلى، حيث أكد الفكر الكينزى على ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية لتعويض العجز فى الطلب الكلى الفعال، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية تقوم بها الدولة لدعم النشاط الاستثمارى الخاص بفعالية، مع القدرة وبشكل واسع على الإنفاق وفرض الضرائب. وبالتالي ارتكزت السياسة المالية عند الكينزيين على ما يلي (حسين & عدلى، ٢٠٠٥: ص ١٣٢):

- يرى كينز ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لتنشيط الطلب الفعلى بهدف تحقيق التشغيل الكامل، والقضاء على البطالة للوصول إلى التوازن الاقتصادى الكلى، ويمكن أن يكون هذا التدخل فى مجالات عديدة منها:
أ- تنشيط الطلب الاستهلاكى من خلال إجراءات إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك.

ب- تنشيط الطلب الاستثمارى من خلال قيامها ببعض المشروعات، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثمارى، وبالتالي زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الإنفاق الاستثمارى الأولي حسب نظرية المضاعف.

ج- التدخل للقضاء أو الحد من الاحتكار لتخفيض أسعار السلع وتنشيط الاقتصاد.

- ظهرت أهمية السياسة المالية والتدخل المباشر للحكومة فى النشاط الاقتصادى من خلال قدرة أدواتها فى التغيير فى معدلات الضرائب والإنفاق الحكومى، وفى حالة الركود يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة مستوى النشاط الاقتصادى، وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات، وبالتالي يزيد الدخل تحت التصرف فيزداد الطلب الكلى مما يحث المنتجين على زيادة إنتاجهم وزيادة العمالة. وعند الانتعاش يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الإنفاق الحكومى مع تكوين فائض فى الميزانية العامة لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول لغرض التقليل من حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار. فالتوجه الكينزى أضاف تطوراً جديداً للفكر الاقتصادى الكلى من خلال إعطائه دوراً مهماً للتأثيرات المالية فى الاقتصاد بعد إفتقاد ذلك التأثير قبل ظهور النظرية الكينزية، والذي يمكن إرجاعه فى بعض الأحيان إلى حالة التنمية الاقتصادية فى ذلك الوقت، وعدم القدرة على رصد الأوضاع الاقتصادية التى ساهمت فى الانقسام بين الفكر والسياسة الاقتصادية (يونس & كاظم، ٢٠١٥: ص ٥٥).

- من وجهة النظر الكينزية يتضح أن الدولة تعد عاملاً اقتصادياً لا يمكن التغاضي عنه، فهى تحصل على دخل، وتقوم بالإنفاق كما تمارس الادخار والاستثمار، ولهذا أصبحت الدولة هى المسئولة عن إحداث التوازن الاقتصادى حتى انتقلت إلى المالية الوظيفية، بينما ظل الكلاسيك حتى ذلك الحين يرون فى دور الدولة الحيادى مختلف المسائل المالية والمتعلقة فى معظمها بحيادية جانب الإنفاق الحكومى وتركيز دورها فى الوظائف التقليدية، وأهمالها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التى ينطوى عليها ذلك الإنفاق (يونس & كاظم، ٢٠١٥: ص ٥٥).

- أن السياسة المالية أداة فعالة في مكافحة البطالة والكساد الناتجة من عجز الإنفاق الاستثماري الخاص لتدخل الدولة لتكملة النقص في حجم الطلب الكلي، وتساهم في زيادة الميل للاستهلاك، وبالتالي زيادة الدخل القومي من خلال عمل المضاعف. وقد بين في نظريته العامة أن الكلاسيك غير قادرين على حل مشكلة البطالة وآثار الدورات الاقتصادية، وذلك لاعتقاده بأن حجم التوظيف في الاقتصاد يتوقف على مبدأ الطلب الفعال، وأن سياسة الضرائب يجب أن تتحدد من خلال احتياجات الطلب في الاقتصاد القومي، وليس الرغبة في تحقيق المساواة بين الإيرادات والنفقات، وأن تكون السياسة المالية أداة للاستقرار، فالسياسة المالية من وجهة نظرهم هي وسيلة لتحقيق هدف اقتصادي عام وليست غاية في حد ذاتها، حيث يمكن استخدام الإنفاق العام والضرائب والقروض العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة (الربيعي، ٢٠١٣: ص ٦٩-٨٦).

وتكمن آلية عمل السياسة المالية وكيفية تأثيرها في النشاط الاقتصادي في أن الحكومة يمكنها تحفيز الاقتصاد أو استقراره من خلال ضبط مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك عوامل قد تحد أو تزيد من فعالية السياسة المالية مثل حجم ميزانية الحكومة، وتوقيت وحجم تغييرات السياسة، وهيكلة الاقتصاد. وبالنظر إلى الناتج الاقتصادي من البضائع والخدمات هو حصة اربع مكونات: الاستهلاك، الاستثمار، نفقات الحكومة، صافي الصادرات. وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب على السوق تأتي من أحد هذه المكونات الأربعة. ولكن خلال فترة الركود الاقتصادي يقل الإنفاق فيقل الطلب على السوق، حيث تقل ثقة المستهلكين فتتخفص إنفاقاتهم، هذا الإنخفاض في الإنفاق يؤدي إلى قلة الإنفاق الاستثماري من قبل الأعمال التجارية وذلك استجابةً لضعف الطلب على منتجاتهم. وهنا يقع الناتج الاقتصادي على كاهل الحكومة، وطبقاً للاقتصاد الكينزي فإن على الحكومة هنا التدخل في معدلات النمو والنشاط الاقتصادي.

وفقاً لهذا التوجه أو الفكر الجديد يوجب على الحكومة في حالة ظهور بؤابر التضخم أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعال،

مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلى إلى نقطة التوازن الفعلى للاقتصاد القومى. أما فى حالات ظهور الركود أو الكساد فعلى الحكومة أن تسارع باستخدام السياسات المالية التى تؤثر على مكونات الطلب الفعال السابقة، فيزداد الطلب الكلى حتى يصل إلى نقطة التوازن الفعلى للاقتصاد القومى.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن علماء الاقتصاد الذين يؤيدون نظرية كينز أعتمدت سياستهم المالية على أساس المالية التعويضية والوظيفية، واستخدموا كافة أدوات السياسة المالية للتأثير بها مباشرة على الطلب الكلى وفقاً لمتطلبات الحالة الاقتصادية سواء انكماش أو انتعاش. وقد حدد Musgrave أسس المالية التعويضية والوظيفية، كما أوضحها Lerener فى شكل قواعد على النحو التالى (محمود، ١٩٩٧: ص ١٥٦):

فالقاعدة الأولى تخص السياسة المالية التعويضية التى تعتبر نتيجة طبيعية للتحليل الكينزى، ويتمثل فيها مبدأ العمل المالى التعويضى بأنه عند إعداد الإنفاق الحكومى والسياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساساً بالموقف الاقتصادى والاتجاهات الموجودة، ولهذا يستخدم تيارات الإيرادات والنفقات العامة لتأثير على النشاط الاقتصادى. أما القاعدة الثانية أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود، وزيادة كمية السندات الحكومية، وبعبارة أخرى تقترض الحكومة من أجل تخفيض درجة السيولة، وإذا لم تكن ترغب فى ذلك فيمكنها تمويل نفقاتها بطبع المزيد من أوراق النقد.

■ السياسة النقدية:

لم تأخذ النقود أهمية كبيرة فى التحليل الكينزى، حيث أوضح كينز فى نظريته بعنوان "مبررات حول عدم فعالية السياسة النقدية فى زيادة الطلب الكلى" أنه فى حالة زيادة المعروض النقدى يحتاج الاقتصاد إلى رفع سعر الفائدة لتحجيم معدل التضخم، والذى بدوره يعرقل الاستثمارات، ومن ثم ينخفض الطلب الكلى. وبعد ذلك طور هذا التحليل على يد مجموعة من الاقتصاديين أبرزهم جيمس توبن وويليام بايمول. ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

- التحليل الكينزي

حيث يرى أصحاب هذه المدرسة أن النظام الاقتصادي غير مستقر بعكس الكلاسيك فهم يرون أن الاقتصاد دائماً في حالة استقرار، كما أنهم لا يؤيدون الكلاسيك بأن النقود هي العامل الرئيسي المتسبب في حدوث التضخم، بل هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وليس معنى ذلك أن النقود غير هامة لدى الكينزيين، بل هي المحددة الرئيسي للدخل، ولكن يرى كينز أن الأثر الأساسي لتغيرات عرض النقد يكمن في النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الدخل بشكل سائل، والتي تتأثر بعدة عوامل أهمها سعر الفائدة، حيث يقوم الأفراد بتغيير محفظتهم المالية من خلال نظرية تفضيل السيولة. ولذلك ترى النظرية الكينزية أن السياسة النقدية غير كافية وحدها لتحقيق الاستقرار النقدي، وأن السياسة المالية النشطة مطلوبة لتحقيق ذلك بسبب السلوك غير المستقر للعوامل غير النقدية، والتي تعتبر عوامل حاسمة في تحديد الطلب الكلي (القطابري، ٢٠١٢: ص ٦٧).

وبالنظر إلى عرض النقود في النظرية الكينزية نجد أنه يتحدد من خلال السلطة النقدية، وهي التي تحدد عرض النقد تبعاً لما تراه مناسباً لحاجة الاقتصاد (فرحى، ٢٠٠٤: ص ٢٤). أما الطلب على النقود عند كينز عبارة عن كمية النقود التي يستطيع الأفراد أن يحتفظوا بها بصورة أصول سائلة، بمعنى التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة لعدة دوافع يمكن إرجاعها إلى ثلاث عوامل هي (جوارتيني، ١٩٩٩: ص ٣٨٤):

أ- الطلب على النقود بدافع المعاملات (التبادل).

ب- الطلب على النقود بدافع الاحتياط أو الحذر.

ج- الطلب على النقود بدافع المضاربات.

وفي هذا الصدد أشار Keynes إلى أن التغيرات قصيرة الأجل في سعر الفائدة هي الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية، لذا تعد الفائدة في ضوء النظرية الكينزية ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها.

ومن ناحية أخرى وجه الكينزيون إنتقادات جوهرية لتفسير الكلاسيك للتضخم على أنه ناتج عن الزيادة في عرض النقود، بينما أشار التحليل الكينزي إلى إمكانية حدوث

تضخم ناتج عن زيادة فى الطلب الكلى خاصة فى حالة عدم التشغيل الكامل للموارد. ويرى رواد هذه المدرسة أنه لابد من الحد من التوسع فى الإنفاق النقدى فى حالة الوصول إلى التشغيل الكامل، حيث تنعكس زيادة عرض النقود فى شكل زيادات متتالية فى الأسعار دون أن تكون مقرونة بزيادة حقيقية فى الإنتاج، كما أكدوا أن مستوى الأسعار يعتمد أيضًا على العادات النقدية السائدة والسياسات الاقتصادية للحكومة (دبات، ٢٠١٥: ص ٣٣). وبصورة عامة يمكن القول أن التضخم يتحدد من خلال عدة عوامل أهمها:

- انخفاض إنتاجية الشركات وما يترتب عليها من انخفاض فى العرض الكلى عن الطلب الكلى.
- المعروض النقدى، حيث يرجع التضخم فى الأساس إلى زيادة المعروض النقدى. فكلما زاد المعروض النقدى وقررت الحكومة طبع المزيد من الأموال فتقل قيمة العملة، لأن ذلك يعنى المزيد من الأموال مع وجود نفس الكمية من السلع، ويؤدى ذلك فى النهاية إلى زيادة الطلب على السلع وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- سعى المنتجين أو الشركات وراء الأرباح، حيث ترفع الشركات أسعارها من أجل الحصول على المزيد من الأرباح.
- سعر الصرف، حيث يؤثر سعر صرف العملة على التضخم بشكل كبير، فكلما كانت قيمة العملة المحلية أقل من قيمة العملات الأجنبية سوف تكون أسعار السلع والبضائع المستوردة مرتفعة للغاية، ومكلفة للمستهلكين فى الدولة .
- تكاليف الإنتاج، حيث تواجه الشركات زيادة فى أسعار المواد الخام التى تستخدمها فى التصنيع، فإنها سوف تزيد سعر السلعة على المستهلك، حتى تحافظ على نسبة أرباحها.
- ارتفاع الأجور كلما ازدادت أجور العمال، تمكن الأشخاص من إنفاق المزيد من الأموال على شراء السلع الاستهلاكية، مما يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى.

- الدين المحلى الإجمالى، حيث لا يكون أمام الحكومات طريق لسداد الدين المحلى سوى زيادة الضرائب أو طبع المزيد من الأموال وكلاهما يؤدي إلى التضخم.

- التطورات الحديثة فى التحليل الكينزى (النيوكينزى):

ظهرت الأفكار الكينزية الجديدة عقب الحرب العالمية الثانية على يد مجموعة من الاقتصاديين أبرزهما جيمس توين وويليام بايمول، حيث قاموا بتطوير الأفكار الكينزية لسد النقص الموجود فى هذه النظرية، ووضع تفسير أكثر دقة لدوافع الطلب الكينزية على النقود، ويرجع ذلك إلى اعتبار معدل الفائدة عامل مهم فى النظرية النقدية مع تقديم تفسير وافى لدور سعر الفائدة فى الطلب على النقود (السريتى & عبدالوهاب، ٢٠١١: ص ٢٩٩).

وقد حاول كل من جيمس توين وويليام بايمول بشكل مستمر تطوير نظريات الطلب على النقود وتوصلوا إلى نتيجتين:

الأولى: هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بدافع المعاملات ومعادلات الفائدة. أى أن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتأثر بسعر الفائدة أيضاً، وهو عكس ما افترض كينز (تأثره بالدخل فقط) (Baumol, W, 1952: p545-556).

والثانية: أن النقود لا تدر عائداً نقدياً لحائزها، لأن اقتنائها يتم بغرض إجراء عمليات التبادل فى السلع والخدمات خلال فترة معينة. فعندما يتلقى شخص ما دخله على فترات دورية مرة واحدة كل فترة وينفقه خلال تلك الفترة. فالنقود تعطى معدل عائداً يساوى صفر (Tobin, J., 1956: pp241-247).

▪ الاتساق بين السياستين:

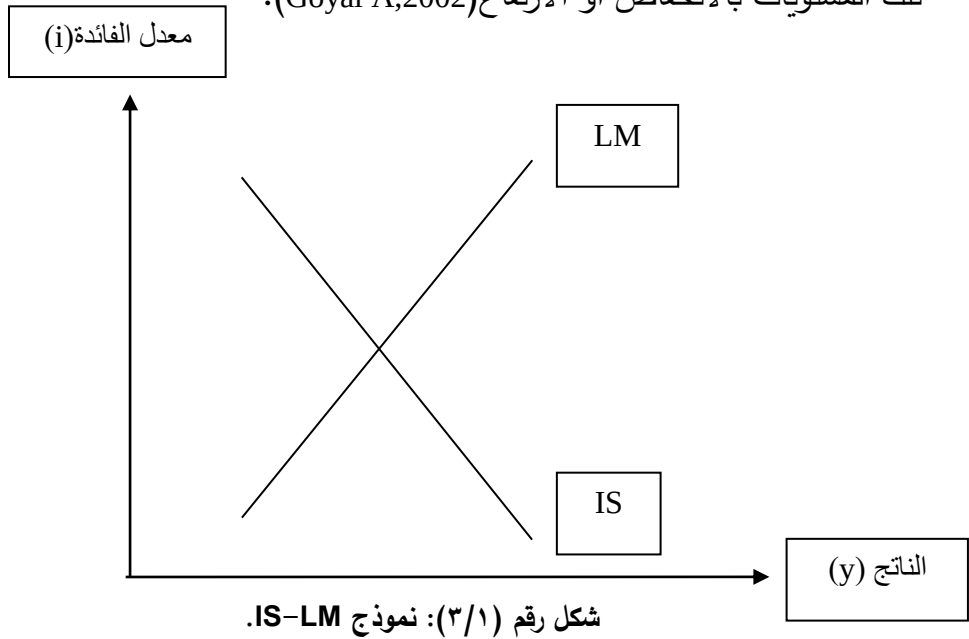
بتحليل ما ورد إعلاه يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن التنسيق بين السياستين لم يكن موجود فى تصور المفكرين الكينزيين، وذلك بسبب عقيدة الفكر الكينزى بأفضلية السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث ذهب تفكير جانب كبير من الاقتصاديين الكينزيين إلى التقليل من فاعلية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية عليها فى مجال العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى المجتمع، حيث يرى الكينزيون أن السياسة النقدية تمارس تأثيرها بطريق غير مباشر من خلال أسعار الفائدة، وأن هذا

التأثير يعد ضعيفاً في حين أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً وسريعاً على الإنفاق الكلى، ومن ثم على مستوى الدخل والتشغيل.

وتظهر لنا ظاهرة التضخم الركودى التى حدثت فى السبعينيات من القرن الماضى أهمية المزج والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بعد أن فشلت السياسة المالية وحدها للتصدى لتلك الأزمة. حيث شهد الاقتصاد العالمى موجة تضخمية مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة وظهور مصطلح التضخم الركودى، والذى أصبحت السياسة الكنزىة آنذاك غير قادرة على مواجهتها، الأمر الذى كان يستدعى التنسيق بين السياستين بدلاً من الإفراط فى الاعتماد على السياسة المالية وحدها، حيث ركز الفكر الكينزى بشكل كبير على السياسة المالية كأداة لإدارة الاقتصاد. أما السياسة النقدية التى اتبعتها مجلس الاحتياطى الفيدرالى خلال هذه الفترة لم تكن مستدامة بسبب اعتقد الفيدرالى أن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم مستقرة تماماً، وعلى هذا الأساس استخدم البنك المركزى سياساته النقدية فى إطار سعيه لزيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات والحفاظ على استقرار معدل البطالة عند مستوى منخفض، وهذا يؤكد أن غياب التنسيق بين السياستين أدى إلى غياب الحلول المثلى.

ويعد قيام جون هيكس عام ١٩٣٧ باستخلاص آراء كينز الرئيسية أحد الإسهامات الرئيسية فى إبراز العلاقة بين السياستين المالية والنقدية، والتى أبرزها فى كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقد" حيث وضع هيكس نموذجاً يمثل أحد أهم الأدوات المستخدمة فى تحليل الاقتصاد الكلى، ويعبر هذا النموذج عن علاقة تداخل بين السياستين المالية والنقدية وليست علاقة تنسيق، وأطلق عليه نموذج IS - LM. ويتضح التداخل بين السياستين المالية والنقدية من الحقيقة المتمثلة فى دور كل من السياستين فى تحديد الناتج ومعدلات الفائدة فى الأجل القصير، فمن خلال شكل (٣/١) والذي يستعرض نموذج IS - LM يمكن توضيح تأثير كل من السياستين المالية والنقدية على الطلب الكلى، ومن ثم تحديد مستويات الناتج ومعدلات الفائدة التوازنية فى أسواق السلع والنقد، حيث تمثل نقطة تقاطع المنحنيين المستويات

التوازنية لكل من الناتج ومعدلات الفائدة، بينما يؤدي انتقال المنحنيين إلى التأثير على تلك المستويات بالانخفاض أو الارتفاع (Goyal A, 2002).



وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفكرى المدرسة النيوكينزية أكدوا على ضرورة استخدام أدوات السياسة المالية إلى جانب النقدية بمرونة كبيرة نتيجة اعتقادهم بعدم قدرة اقتصاد السوق على التوازن تلقائياً بسبب طبيعة الدورات الاقتصادية التي تصيب النظام الرأسمالي، لذا وجب على الدولة التدخل فى النشاط الاقتصادى. ونظراً للطبيعة التي تتسم بها الدورات التجارية من تقلب مستمر، فقد مبدأ توازن الموازنة السنوي أهميته، وأصبح المهم تحقيق توازن الموازنة على مستوى الدورة الاقتصادية. وأهتم النيوكينزيين بضرورة مواجهة الأزمات الاقتصادية والتي يرون أن أسبابها هي (عبدالقادر، ٢٠٠٤: ص ٤٦):

- أ- تدهور تراكم رأس المال وضعف الطلب الكلى.
- ب- تدهور الطاقة الإنتاجية لعوامل الإنتاج.
- ج- انخفاض القدرة على تعبئة المدخرات المحلية.
- د- البطالة الناجمة عن التطور التكنولوجي السريع فى شكل بطالة احتكاكية أو هيكلية.
- هـ - معدلات التضخم المرتفعة.

ويعتقد النيوكينزيين أنه يمكن مواجهة تلك الأزمات باستخدام مزيج من أدوات السياستين بفاعلية وكفاءة ونادوا بضرورة تنسيق السياسات المالية والنقدية. والدليل على ذلك تشير نظرية توبين إلى أن السياسة النقدية ليست كافية للسيطرة على التضخم، حيث يمكن أن تؤدي التغييرات في الطلب الكلى إلى التضخم حتى لو ظل عرض النقود ثابتاً، لذلك قد تكون هناك حاجة إلى مزيج من السياسات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم. وأشار توبين أيضاً إلى أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على بنية الاقتصاد فعلى سبيل المثال الاقتصاد الذى يحتوى على سياسة مالية قوية، يجعل للتغيرات فى عرض النقود تأثير أكبر عن الاقتصاد الذى يحتوى على سياسة مالية ضعيفة وهو ما يشير إلى أهمية استخدام مزيج من السياستين المالية والنقدية (663 Solow, R. M., 2004: pp657-

٦/3 الاتساق بين السياستين المالية والنقدية عند النقديين:

على الرغم من أهمية الأفكار التى جاءت بها النظرية الكينزية فى معالجة أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٣) وسيطرتها حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتى ثبت أمامها عجز الفكر التقليدى لمعالجة هذه الازمة. وبالنظر لإختلاف طبيعة الأزمة التى تعانى منها الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية وبظهور أزمة جديدة (التضخم الركودى)، والتى لم يعهد لها مثيلاً فى تاريخ الرأسمالية، فضلاً عن عجز التيار الكينزى فى مواجهتها أو تجاوزها، هذا الأمر أدى إلى تبني الأفكار النقدية التقليدية بصيغ جديدة أعادت الروح إلى هذه النظرية، وبروز ما يعرف بمدرسة شيكاغو، والتى كان على رأسها الاقتصادى ميلتون فريدمان، والذى نادى بالعودة إلى النظرية الكمية للنقود والاهتمام بالسياسة النقدية كأداة فعالة فى مواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل. لقد كانت هذه المدرسة بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية، وللاعتمادهم بأن اقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الكلى. وأصبح أنصار النظرية النقدية يشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس فى عالم الفكر والتحليل النقدى فقط، وإنما أيضاً فى مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموماً (يونس & كاظم، ٢٠١٥: ص٣٢). وبالنظر إلى السياستين المالية والنقدية عند النقديين نجد أن:

■ السياسة المالية :

ترى الدراسة أنه فى الوقت الذى أنطوت فيه وجهة نظر كينز إلى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلى، ظهر لنا فريق آخر من مؤيدى مدرسة شيكاغو على رأسهم ميلتون فريدمان يرون فى التدخل الحكومى بالاقتصاد عاملاً معرقلاً للتطور والنمو الاقتصادى، وبالتالي التأثير السلبي فى النشاط الاقتصادى. إذ يعتقد النقديين أن النشاط الاقتصادى الخاص إذا ترك لأساليبه الخاصة العمل فى السوق بحرية، فإنه لن يكون معرضاً لحالة عدم الاستقرار، لأن معظم التقلبات فى الناتج الإجمالى تنجم من عمل الحكومة، وإن كانت هناك تأثيرات للسياسة المالية فإنها ليست سوى تأثيرات ضئيلة على المخرجات والأسعار يمكن إهمالها، ويذهبون فى ذلك لفكرة التزاحم الاستثمارى بأن تطبيق السياسة المالية التوسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص فى أسواق المال، مما يؤثر سلباً فى الإتفاق الاستثمارى الخاص. ويحدث ذلك أيضاً عند لجوء الحكومة لتمويل عجز الموازنة من خلال الإقتراض بإصدار السندات الحكومية أو أدوات الخزينة، والتى تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإتفاق الاستثمارى الخاص. ويرى النقديين من خلال الدراسات التطبيقية لهم أنه ينبغي على السياسات المالية المتخذة لإصلاح وانهاش الدخل الإجمالى أن تصطبح معها زيادة فى معدل نمو المعروض النقدى سنوياً. حيث أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي إلى رفع سعر الفائدة، ومن ثم تقييد الإنفاق الخاص.

■ السياسة النقدية:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية النقدية التقليدية ولكن فى صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية، والتى يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة، والتى بموجبها تحولت النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية فى الدخل النقدى، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسى للنقود فى النشاط الاقتصادى. وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين (أصحاب المذهب النقدى)،

ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في حيز الفكر والتحليل النقدي فقط، وإنما أيضًا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموماً (مسعود، ٢٠٠٦: ص ٢٣٥).

ويعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثر فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي - عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج- يعمق حالة عدم الاستقرار. ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيراً وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام). حيث أوضح النقديين أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي، والناتج القومي، والأسعار. وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل القومي وذلك على النحو التالي (معتوق، ١٩٨٩: ص ص ١٦٢-١٦٥):

- الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد، وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي يتبعها زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل. أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار (ترتفع).

- الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي من قبل البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة، هذا الأمر يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور، ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل القومي إلى مستوى أدنى.

وتبنى فريدمان التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود، ولكن بتمعن وبشكل أكثر شمولية، كما أنه لم يهمل التحليل الكينزي وأخذ بعض جوانبه. وأوضح فريدمان أن نظرية كمية النقود لإرفنج فيشر هي الأساس، حيث تم تفسيرها على أنها ما يطرأ على القوه الشرائية لوحدة النقود من تغيرات في اطار تغيرات كمية (عرض) النقود. وأعتبر أن القوه الشرائية لوحدة النقد تعتمد على العلاقة بين كمية النقود وبين مقدار ما يمكن شراؤه من سلع. ويفترض فريدمان أن دالة الطلب على النقود مستقرة، لانه يعتمد فيها على الدخل الدائم، وهو أكثر استقراراً وقليل النقلب بالنسبة لمفهوم الدخل بشكل عام، والذي يتكون من دخل دائم وآخر انتقالي يتميز بعدم استقراره. ومن جانب آخر أظهر فريدمان أن التغير في معدل نمو النقود يؤدي إلى تغير في قيمتها، وبالتالي يؤثر في المستوى العام للأسعار، وأنه في حالة حدوث زيادة في الطلب على النقود بأقل من الزيادة في عرض النقود، فإن ذلك سيؤدي إلى المبالغة في الأسعار وحدث حالة من التضخم وعدم الاستقرار (Friedman M.,1956: pp3-12). وترجح الدراسة أن أوجه الاختلاف بين نظرية فريدمان ونظرية كينز في الطلب على النقود يمكن حصرها فيما يلي:

- يمثل الطلب على النقود أهمية كبيرة على أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية، فزيادة الطلب على النقود عند فريدمان تؤثر على قيمة النقود والمستوى العام للأسعار، بينما يرى كينز أن الطلب على النقود يؤثر على معدل الفائدة وبالتالي الطلب الكلي والنواتج المحلي الإجمالي.
- يرى كينز أن مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل سعر الفائدة عالية جداً وقد تصل إلى ما لانهاية، والذي يعني أن سرعة دوران ودالة الطلب على النقود غير مستقرة. وعلى العكس من ذلك يرى فريدمان أن سرعة دوران النقود متوقعة، وأن الطلب على النقود مستقر عبر الزمن، ويؤدي استقرار دوال الطلب على النقود إلى تحديد أفضل لآثار السياسة النقدية المطبقة في الاقتصاد وكذلك على المتغيرات الاقتصادية كالناتج وسعر الفائدة والتضخم. ويعتبر استقرار دوال الطلب شرطاً أساسياً لاستخدام السياسة النقدية كهدف في تحديد اتجاه ومسار السياسة الكلية.

- يرى فريدمان أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الدخل والناجح في الأجل القصير، في حين تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل. ويختلف هذا التحليل عن التحليل الكينزي حيث أفترض عكس ذلك، ووفقاً للتحليل الكينزي تؤدي زيادة عرض النقود إلى زيادة الدخل والناجح في الأجل الطويل أما في الأجل القصير تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار.
- لم يقسم فريدمان الطلب على النقود إلى عدة دوافع كما فعل كينز بل افترض أن النقود أصلاً من الأصول يدر دخلاً لا داعي لتقسيم الطلب عليه.
- ركز كينز على المضاربة بالسندات، في حين ركز فريدمان على السلع المعمرة والأسهم بشكل واضح، أي جاءت أفكار فريدمان لتشجيع المضاربة في البورصات والعقارات.

وفي ضوء ما سبق ترى الدراسة أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس ورغم اختلاف مبادئ كل منها، إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد القومي والتحكم في اختلالاته. كما تؤكد الدراسة على أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة عند النقديين، وهي تقترب كثيراً من تحليل الكلاسيك للظاهرة، حيث يعتبر التضخم السبب الرئيسي للفائض في المعروض النقدي وما يتبعه من زيادة في الدخول دون أن يقرن ذلك بزيادة في المعروض السلعي. وبالتالي فإن الحلول المعتمدة بحسب هذه المدرسة هي حلول نقدية كالحل من التوسع في الإصدار النقدي وامتصاص فائض النقد المتداول في السوق.

■ الاتساق بين السياستين:

بتحليل ما ورد إعلاه تستنتج الدراسة أن التنسيق بين السياستين لم يكن موجود في تصور النقديين، وذلك بسبب عقيدة الفكر النقدي بأفضلية السياسة النقدية على السياسة

المالية. حيث يرى أنصار المدرسة النقدية أن للسياسة النقدية أثر فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية. كما يرى أنصار السياسة النقدية أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي - عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج - يعميق حالة عدم الاستقرار.

ويظهر لنا قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتنفيذ سياسات فريدمان لتخفيض التضخم في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي أهمية المزج والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية. وبالرغم من أن الاحتياطي الفيدرالي في ذلك الوقت تمكن من تخفيض معدل التضخم إلى أقل من ٥% ، إلا أن هذه السياسات أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وتحقيق معدل نمو اقتصادي أبطأ. ويأتي ذلك بسبب تحديد أولوية السيطرة على التضخم على الأهداف الاقتصادية الأخرى، مثل خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. الأمر الذي كان يستدعي التنسيق بين السياستين بدلاً من الإفراط في الاعتماد على السياسة النقدية وحدها، حيث ركز الفكر النقدي بشكل كبير على السياسة النقدية كأداة لإدارة الاقتصاد، وهذا يؤكد أن غياب التنسيق بين السياستين أدى إلى غياب الحلول المثلى. ويبرز الجدال الدائر بين أنصار كلٍّ من السياستين بشأن فاعلية أحدهما، ظهور اتجاهات أخرى (التوقعات الرشيدة - جانب العرض) تقود إلى استنتاجات جديدة في مجال السياسات الاقتصادية، والتي اكتسبت أهمية كبيرة في مجال التحليل الاقتصادي.

٧/3 الاتساق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة:

تُعد نظرية التوقعات الرشيدة أو العقلانية من أحدث النظريات الاقتصادية التي ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي في محاولة لتحليل النظرية الاقتصادية الكلية مستندة على مبادئها التي تركز بالشكل الأساسي على رؤية مستقبلية للحاضر، وهو ما أعطاهما بعداً حيويًا ومميزاً تجلّى في استخدامها لنماذج متطورة تسعى من خلالها إلى تفسير الظواهر الاقتصادية، فضلاً عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وظهرت هذه النظرية فى مطلع الستينات من القرن الماضي كتحدى واضح للنماذج التقليدية الكينزية، فكان أول من صاغها الاقتصادي Muth الذى يعود له الفضل فى تطويرها من مجرد فكرة إلى مفهوم يأخذ فى الاعتبار المؤثرات التى قد تطرأ فى المستقبل. ولكن هذا التطور كان بحسب الأطر التى يعمل بها كل تيار من تيارات الفكر الاقتصادي. فالتحليل الكينزى اعتمد على مفهوم التوقعات الساكن بالرغم من أن التوقعات لم يتم تجاهلها فى هذا التحليل إلا أنه اعتبرها شيء معطى. بينما تعامل أنصار النظرية النقدية مع التوقعات بالاستناد إلى التاريخ الماضي للمتغير الذى يحتاج التوقع بقيمته المستقبلية مفترضين إن المستقبل لا يختلف كثيراً عن الماضي، مما يجعل للماضي انعكاساً واضحاً على القيم المستقبلية. وبالنظر إلى حيز التنفيذ لهذه النظرية كان فى مطلع السبعينات من القرن نفسه على يد كلٍّ من Sargent&Lucas، Barro(طه، ١٩٩٥: ص ص ١٨٣-٢١٥). وترتكز نظرية التوقعات العقلانية على مجموعة من الفروض أهمها ما يلي (مهدي، ٢١٠٧: ص ص ١٣-١٤):

- مبدأ الحرية الاقتصادية، ومنع تدخل الدولة فى الفعاليات الاقتصادية، وإعطاء الأهمية فى هذا إلى القطاع الخاص.
- التركيز على جانب العرض بدلاً من جانب الطلب الذى اعتبرته غير فعال فى تحقيق الأهداف المرجوة.
- الاقتصاد الخاص مستقر بسبب مرونة الأجور والتصحيح الذاتى للأسعار.
- استخدام الوحدات الاقتصادية لكافة المعلومات المتاحة حول النظرية الاقتصادية، وحول التصرفات المحتملة لصانعى السياسة.
- حيادية النقود، حيث تؤثر الزيادة فى المعروض النقدى على الأسعار فقط، دون التأثير على الاقتصاد الحقيقى.

وملخص هذه النظرية ينحصر فى أن الوحدات الاقتصادية يمكنها وتكون قادرة على بناء توقعاتها المستقبلية من خلال ما تحصل عليه من معلومات عن الظواهر والمتغيرات الاقتصادية المالية والنقدية، وأهم هذه التوقعات هى ما يمكن أن يتوقعه

الأفراد بالنسبة للأسعار في المستقبل، ونتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة بناءً على ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات. وبالنظر إلى السياستين المالية والنقدية في إطار التوقعات الرشيدة نجد أن:

■ السياسة المالية :

من خلال ما تم استعراضه للآراء والأفكار التي جاءت بها المدارس المذكورة في الفقرات السابقة يلاحظ أنها تدور حول اتخاذ سياسات اقتصادية سواء كانت مالية أم نقدية لا يمكن التنبؤ بها، وهذه السياسات قد تعطي إشارات اقتصادية مضللة من شأنها تغيير مسار السلوك الاقتصادي للأفراد والوحدات الاقتصادية، واستناداً للآراء تلك المدرسة يجب تجنب مثل تلك السياسات. لذلك فإن مسألة إتباع سياسة مالية مرنة قد لا تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخصوصاً إذا لم تتوافر توقعات عقلانية عنها، لأن اتخاذ مثل هذه السياسة قد تتناقض مع سلوك الوحدات الاقتصادية التي تقوم على التوقعات العقلانية (الرشيدة)، إذ إنهم يستخدمون جميع المعلومات المتوفرة لديهم ويعملون وفقاً لها (Sargent, T. J, 2010: pp192-210).

ولتوضيح عدم فاعلية السياسات الاقتصادية الحكومية بسبب توقع الأفراد لنتيجتها، نفترض أن الاقتصاد في حالة ركود، وأن الدولة تسعى لمعالجة هذه المشكلة باستخدام إحدى السياستين (التوسيعيتين) المالية أو النقدية، فمن الطبيعي أن تتوقع الوحدات الاقتصادية ارتفاع الطلب الكلي مع توافر فرص أكثر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور، ونتيجة لذلك فإن العمال سوف يسعون للحصول على أجور أعلى، ولن يرضوا إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار. ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي فإن السياسة الحكومية التوسعية سوف تبوء بالفشل ولن تحقق الغرض المنشود منها وهو تخفيض معدل البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج. وبالمثل إذا توقع الأفراد تخفيض الضرائب لتشيط الطلب الاستهلاكي فإن التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لا بد أن تؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، ولا بد من تغطية هذا العجز، ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض. ولذلك فإن السلوك العقلاني وفقاً لهذه التوقعات يقتضي

المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالى واستخدام أى زيادة فى الدخل المتاح لتنشيط الطلب الاستهلاكى. حيث أن تخفيض الضرائب كان لصالح الادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكى، وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى (Sargent, T. J, 2013).

وتتلخص سياسة التوقعات العقلانية فى أن اعتماد سياسة مالية معلنه سواء كانت توسعية أو انكماشية منذ البداية يمكن ان تساعد اصحاب القرار الاقتصادى للوحدات الاقتصادية فى التنسيق والتعاون مع اجراءات السياسة المالية التى تنتهجها الحكومة لتحقيق اهدافها معاً ولا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادى. وتعرضت هذه النظرية لانتقادات كثيرة كان أهمها أنه فى حالة امتلاك صانعى السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكى يتصرفوا بناءً عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة. فضلاً عن أن مسألة افتراض النظرية لمرونة الأجور والاسعار، فإن هذا الافتراض قد يكون غير واقعى، وبالتالي حتى وأن كانت التوقعات رشيدة فإن هذه المرونة قد تكون ضئيلة وتؤدى إلى تغيرات بطيئة فى الناتج والتشغيل (Sargent, T. J, 2010: p195).

■ السياسة النقدية:

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية يرى لوكاس^(١) أن التغيرات فى المعروض النقدى تؤدى إلى احداث تقلبات دورية فى الاقتصاد، وينخفض نتيجة ذلك استجابة التغيرات فى الناتج القومى الإجمالى الحقيقى للتغيرات فى السياسة النقدية، وهذا يقلل من فاعلية هذه السياسة، وخاصة عندما يمر وقت كافى ويتعرف الناس على الطريقة التى يتم بموجبها وضع هذه السياسة. إن قدرة القطاع الخاص بشأن فهم إجراءات السياسة النقدية وخاصة فى المراحل الاولى منها لها دور كبير تمكن الافراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية، وحتى تكون توقعاتهم عقلانية لابد ان تكون السياسات النقدية واضحة ومعلنة لفترات قادمة (Lucas J,R.E& Prescott,E.C.,1981: pp127-156).

^(١) أحد وأهم رواد نظرية التوقعات الرشيدة، أول من لفت الانتباه إلى أهمية تناول عملية صياغة التوقعات بصورة أكثر جدية من الصياغات التى تعتمد على التوقعات غير الرشيدة.

وطبقاً لهذه النظرية فإن السياسة النقدية لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة إذا لم تكن الاجور والاسعار مرنة، وأن افتراضها العقلاني يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة فعالة في التأثير على الناتج الحقيقي سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل. واستناداً إلى آراء أنصار هذه الفرضية فإنه ينبغي عند التصرف وتعميم السياسة النقدية الأخذ في الاعتبار التوقعات للتقليل من حالات عدم التأكد (Dutta, B & Vohra, R., 2017: pp 1191-1227).

وأن ما يميز هذه النظرية عن النظرية النقدية بالرغم أنها مستمدة منها، هي اختلافها حول القدرة الخارقة للسياسة النقدية للتأثير على الأحداث، وذلك لأن الأفراد وخاصة رجال الأعمال يتصرفون بحكم توقعاتهم المتسمة بالرشادة، نتيجة ما اكتسبوه من الخبرة وما يمتلكونه من معلومات وأدوات للتنبؤ، فهم لا ينساقون مع كل تأثير مزعوم ولا يخضعون لتأثيرات السياسة النقدية كما يعتقد كل من الكينزيين والنقديين، فهم لا يرون أن سلوك الأفراد مجرد ردود أفعال للسياسات التي تنتهجها السلطات المركزية (حسين، ٢٠١٥: ص ص ١٥٥-١٥٦).

■ الاتساق بين السياستين:

بتحليل ما ورد إعلاه تستنتج الدراسة أن نظرية التوقعات الرشيدة لكي تجني ثمارها، لابد من صانعي السياسة الاقتصادية اتخاذ إجراءات غير متوقعة، عكس توقعات الأفراد حتي تتسم السياسة المستخدمة بالفاعلية. أي أن لم تجنى هذه السياسة ثمارها طالما توقعها الافراد، واتخذ التدابير اللازمة للتخلص من عبئها. أما عن مجال التنسيق بين السياستين فتتطوى وجهة نظر الدراسة على أن نظرية التوقعات الرشيدة وضعت الأسس التنفيذية للفصل والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حيث ارتكزت نظرية التوقعات الرشيدة على فروض رئيسية أهمها :

- ❖ أن الأسواق التي لا يوجد بها تدخل للحكومة هي التي تصلح لتحليل منحنى فيليبس.
- ❖ الأهمية الكبيرة لمصدقية السياستين المالية والنقدية.
- ❖ وضع قواعد حاكمة لصناعة السياستين المالية والنقدية أفضل من أن لا يكون هناك قواعد.

٨/3 الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى إطار اقتصاديات جانب العرض:

ظهرت مدرسة جانب العرض فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، واستمرت حتى الثمانينيات من القرن العشرين، وفى تلك الفترة كان المتبع نظرية كينز، ولكن انتقدت هذه النظرية لإهمالها جانب العرض، حيث كان تركيز السياسة الاقتصادية منصب على محاربة التضخم والبطالة، والبحث عن الطرق التى تستطيع من خلالها مواجهة هذين المحددين للنمو (ابدجمان، ١٩٩٩: ص ٢٤٢).

وبالنظر إلى الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلى من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومى فى تحسين الأداء الاقتصادى، أدت إلى عجزها فى علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية، والتى تعرف بظاهرة التضخم الركودى، الأمر الذى دعا منتقديها إلى أن ينظروا فى جانب العرض من خلال اعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلى من السلع والخدمات وتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية بصورة أكثر توازن، وتقديم حلول مناسبة للاستقرار، وعلى هذا الأساس عرفوا باقتصاديو جانب العرض، ويرى أصحاب هذه المدرسة على نقيض ما يراه الكينزيون أن الاهتمام ينبغى أن ينصب على جانب العرض، فهم يرون أن مشكلات النظام الرأسمالى تابعه من اختلال قوى العرض ولا أساس لمبدأ سيادة الطلب، ويرون على وجه الخصوص أن هذه المشكلة الأساسية ناتجة عن نقص فى عرض عوامل الإنتاج، وذلك بسبب التدخل الحكومى فى جانب العرض، والعرض فى حسبهم هو المنشئ للطلب، وهذا ما جاء به قانون ساي قديماً، مع الفرق أن هذا الأخير كان يتحدث فى ظل اعتبارات اقتصاد المقايضة المركزية (حسين، ٢٠١٥: ص ١٥٧).

وترتكز هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات أهمها مايلي (1990:pp293-316)

:(Lucas Jr, R. E,

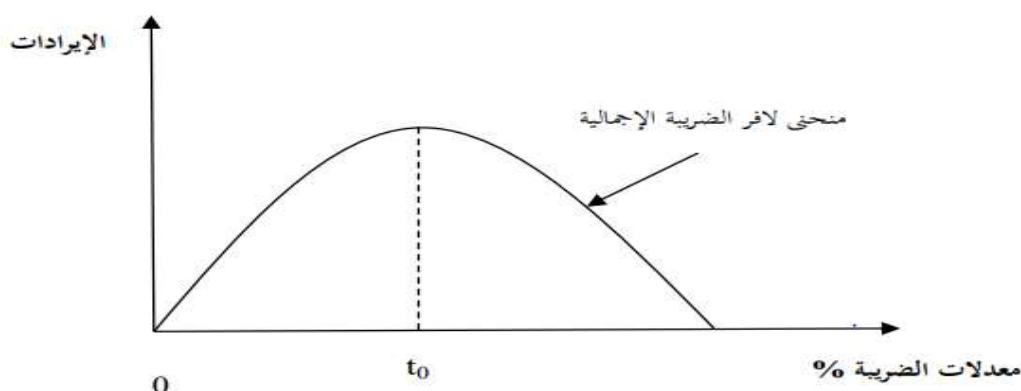
- يتقرر نمو الناتج فى الأجل المتوسط بصورة رئيسية بالعرض عن طريق تغيير معدل النمو فى عوامل العرض ومعدل التغيير التكنولوجي.
- إن معدل نمو رأس المال يعتمد بشكل أساسي على حوافز الادخار والاستثمار.

- يشكل التنظيم الحكومي المفرط عائقاً أمام التكوين الرأسمالي، ويساهم في خفض نمو إنتاجية العمل ومعدل النمو.
- التأكيد على الحوافز وتأثيرات العرض والتخفيضات الضريبية. وبالنظر إلى السياستين المالية والنقدية في إطار التوقعات الرشيدة نجد أن:

■ السياسة المالية:

تنطلق وجهة نظر أنصار هذه النظرية بالحجة القائلة بأن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه أن يحسن دور القطاع الخاص، وإن تأكيد تطبيق نظام الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج والإنتاجية. وفي هذا الصدد يعطون أهمية كبيرة لتخفيض معدلات ضريبة الدخل لزيادة الحوافز للعمل والاستثمار، وأن العرض يجب أن يأتي قبل تقديم الطلب في النظام الاقتصادي، وهذا مما يتطلب تقليل الضرائب على الاستهلاك والإنتاج، لأن الإفراط في الضرائب على الاستهلاك يعمل على تقييد النمو الاقتصادي، أي أن تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إلى زيادة الحافز لدى الأفراد، إضافة إلى مستويات أعلى من الإبداع والإنتاجية، والتي بدورها قد تزيد من نمو المخرجات الممكنة، وبالتالي التأثير إيجاباً في العرض الكلي وانتقاله إلى جهة اليمين (يونس & كاظم، ٢٠١٥: ص ٥٩).

وفي هذا الصدد يعتقد بعض أنصار هذه المدرسة، ومنهم آرثر لافر بأن استخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات، ومن ثم تحريك الطلب الكلي أمراً مبالغاً فيه كونها تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز، فقد طرح منحى عرف بأسم منحى لافر، الذي يستند في الحقيقة إلى فكرة قديمة نادي بها بن خالدون منذ ستة قرون، وتتمثل هذه الفكرة في أنه عند خفض الضريبة سيؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات العامة، لأن ذلك سيشجع الإنتاج، والشكل التالي يوضح العلاقة بين المعدلات الضريبية والإيرادات الضريبية:



شكل رقم (٣/٢): منحنى لافر للعلاقة بين الإيرادات الضريبية ومعدلات الضرائب.

ويتضح من الشكل إعلاه أن عند زيادة معدل الضريبة عن t_0 تنخفض الإيرادات، أى أن معدلات الضريبة المرتفعة تؤدي إلى تخفيض عوائد الضريبة عكس ما هو مقرر في الفكر الكينزي الذي يستخدم الضرائب لزيادة الإيرادات العامة، فهي تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز، ولمعالجة ذلك أقترح اقتصاديو جانب العرض إجراء تعديلات جذرية على هيكل النظام الضريبي، تعمل هذه التعديلات على تشجيع الإنتاجية والعرض، فضلاً عن أن تخفيض معدلات الضريبة يعمل على زيادة حصيلة الضرائب نتيجة للآثار السلبية الناتجة عن التهرب من الضريبة عن ارتفاعها (Nikoloski, K. & Paceskoski V, 2016).

وبتحليل ما ورد إعلاه يمكن القول أن الأفكار الهامة التي ركزت عليها هذه المدرسة تنتظر إلى الضرائب كأحد عوامل النمو الاقتصادي، ولكنها ترى أن ارتفاعها يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثماري، والذي ينعكس في النهاية بانخفاض مدفوعات الضرائب، ولذلك تنادي بخفض معدلاتها. كما أن ما جاءت به هذه المدرسة يمكن أن يكون متفقاً لما جاءت به المدرسة النقدية من خلال إنحيازها لمبدأ المشروع الخاص، فضلاً عن اعتناقها لمبدأ الحرية الفردية، والذي كان واضحاً من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها، على وجه الخصوص التي اعتمدتها السياسات الكينزية.

■ السياسة النقدية:

تبين لمعظم اقتصاديو هذه المدرسة أن أسلوب السياسات الاقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء كان ذلك بأسلوب تحريك الطلب الكلى أو عن طريق إجراءات السلطات النقدية المتشددة. وعلى الرغم من إتفاق معظم علماء الاقتصاد على أهمية السياسة النقدية على التأثير في البطالة والمخرجات على المدى القصير، فإن اقتصاديو هذه المدرسة أدركوا ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس عن طريق السياسات النقدية المتشددة أو خفض النفقات حتى تم وصفها بالعلاج المر. إذ يرى اقتصاديو هذه المدرسة في العرض من السلع والخدمات كأهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وهى بذلك تخالف النظرية الكينزية فى اعتمادها على الطلب الكلى، لأن الطلب يمكن أن يتعثر، فإذا تخلف الطلب الاستهلاكى فإنه يجبر الاقتصاد إلى الركود، وهنا على الحكومة التدخل بحوافز ضريبية ونقدية لدعم رغبات المنتجين فى توفير وإيجاد السلع والخدمات. وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادى، وعلى هذا الأساس فإن اقتصاديو هذه المدرسة يفضلون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة (Hess, F. M., 2008:pp 211-217).

وقد أشار أيضا أنصار هذه المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب للحد من الانعكاسات المحتملة على الأسعار، فهى تحد من قدرات الجهات المصدرة للنقد من التوسع فى عملية الإصدار، بحيث تكون قيمة العملة محددة بنسبة معينة من الذهب، وبالتالي فلا بد من وجود مخزون ذهبي وراء كل عملية إصدار يساهم فى تحقيق قدر عالى من الاستقرار فى النقد، ومن ثم استقرار فى المستوى العام للأسعار، إلا أن ربط النقد بسلعة كالذهب يجعل الاقتصاد بأكمله قائماً على سوق هذه السلعة النادرة، كما أن ربط النقد بالذهب قد لا يلبي احتياجات السيولة العالمية المتزايدة بنسبة أكثر من تزايد إنتاج الذهب، ولا يمكن أن يحقق نظام الذهب استقرار فى قيمة النقد، إلا بوجود نظام نقدي دولى عادل (Braunerhjelm, P, 2022:pp963-983).

■ الاتساق بين السياستين:

بتحليل ما ورد إعلاله ترى الدراسة أن التنسيق بين السياستين لم يكن موجود عند أنصار مدرسة جانب العرض، حيث ترى هذه المدرسة إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو المولد للأزمات الاقتصادية، الأمر الذي دعاهم إلى المناداة بتقييد الإنفاق العام وتقديم الحوافز للقطاع الخاص، وعلى رأسها خفض معدلات الضرائب تشجيعاً للدخار، ومن ثم الاستثمار والإنتاج، إلى جانب أن ذلك سوف يعمل على زيادة الحصة الضريبية كما أثبت ذلك آرثر لافر.

٩/3 الاتساق بين السياستين المالية والنقدية لدى المدرسة المؤسسية:

يمثل الاقتصاد المؤسسي بأدبياته العديدة مدرسة هامة في الفكر الاقتصادي الجديد، وقد بدأت هذه المدرسة في الظهور منذ بداية الثلاثينيات من القرن الماضي. حيث يعتبر فيلن و ورونالد كواس أول من اطلقوا شرارة الاهتمام بهذا الاتجاه، ثم توالى بعدها العديد من المؤلفات في تطوير فكر الاقتصاد المؤسسي، والتي تقدم وجهة نظر الاقتصاد المؤسسي وعلاقته بالتنمية، حيث يعتبر أهم دور تلعبه المؤسسات في أي مجتمع هو وضع قواعد متفق عليها من جميع الأفراد والوحدات بشأن كيفية تنفيذ وإتمام التعاملات المختلفة بينهم، مما يقلل من درجات عدم الرشادة والتفنن التي يواجهها الأفراد بينهم في المعاملات، وبالتالي انخفاض تكاليف المعاملات والوصول إلى الكفاءة (سيد، ٢٠٢٣: ص ص ١٢٧٥-١٢٩٦).

وشهد تاريخ الفكر الاقتصادي العديد من المحاولات لإدماج مصطلح المؤسسات في التحليل الاقتصادي، وكان بداية هذه المحاولات في أعمال كلا من فيلن، وجون كومنز، كلارنس إيرس. ويرى البعض أن مدرسة الاقتصاد المؤسسي القديم بدأت بمقال لفيلن بعنوان " لماذا علم الاقتصاد ليست علماً متطوراً"، والذي تناول فيه إهمال النظريات الاقتصادية للعلاقات الإنسانية (Veblen, T, 2017). وعلى التوازي مع فيلن قدم كومنز في كتابه الاقتصاد المؤسسي عام ١٩٣٤ فكرة أهمية المؤسسات في تفسير الأداء الاقتصادي وذلك باعتبار أن الاقتصاد ما هو إلا مجموعة من العلاقات

المتداخلة بين وحدات مختلفة الأهداف والمصالح، وبالتالي تكون المؤسسات فى الإطار الحاكم لهذه المعاملات(عزت، ٢٠١١).

وعند النظر إلى الاقتصاد المؤسسى نجده ينظر إلى السلوك الاقتصادى على أنه يتم فى إطار هياكل اجتماعية أو قواعد مؤسسية تفرضها المجتمعات، كما ينظر للتصرفات الفردية على أنها معاملات، وهى بذلك ليست سلوك فردى أو عملية مبادلة لسلع ما فحسب، وإنما عملية تداول لحقوق الملكية تحتاج إلى تفاوض بين أطرافها، وبالتالي وضع القواعد الحاكمة لعملية المبادلة للوصول إلى أفضل وضع ممكن بين أطراف التبادل، وبعد ذلك انتقال التركيز على السلع والافراد إلى التركيز على المعاملات. ويعتبر أثر الجماعات على تصرفات الافراد هو بداية الانتقال من المدرسة الكلاسيكية والتي تركز على المنفعة إلى المدارس المؤسسية فى الفكر الاقتصادى، فعند الكلاسيك تعد السلعة التى تنتجها العمالة لإشباع رغبات المستهلكين هى أصغر وحدة تحليل حيث يتم التركيز على دراسة علاقة الإنسان بالسلع ، أما عند المدرسة المؤسسية فالمعاملة هى أصغر وحدة تحليل حيث يتم التركيز على علاقة الانسان بالإنسان، والعلاقات التى تنشأ بين الأفراد(عزت، ٢٠١١). وأكد على ذلك "والتون هاملتون فى دراسته بعنوان " النهج المؤسسى للنظرية الاقتصادية"، والتى قدم فيها خمسة مقترحات لخص فيها مختلف جوانب الفكر المؤسسى (Hamilton, W. H., 2016: pp204-212):

- أن الاقتصاد المؤسسى لم يتم تحديده من جانب أى مقترحات سياسية (انفصال الجانب السياسى عن الاقتصادى).
- يعتمد على المجالات الدراسية المختلفة مثل علم النفس وعلم الاجتماع لتطوير وتحليل أفضل للسلوك البشرى.
- أن الاقتصاد المؤسسى هو نظام منفتح يخضع للتغير التطورى، حيث يشتمل على عناصر عديدة مثل الثقافة والطبقات الاجتماعية والمعاملات الإنسانية.
- أن الاقتصاد المؤسسى لا يأخذ الفرد كما هو، ولكن يتم تشكيل الفرد من خلال الترتيبات المؤسسية.

▪ الاتساق بين السياستين:

وبالنظر إلى ما يخص السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما ترى الدراسة أن الفكر المؤسسى استطاع أن يطور الإطار الفكرى والتنفيذى للتنسيق بين السياستين. ويأتى ذلك فى إطار الدور الذى قام به جون جالبرث كينث فى تطوير المدرسة المؤسسية التى وضع الأسس الفكرية لها ثورثين فيلبين، حيث أكد على ضرورة تمتع السلطات المالية والنقدية بالمصادقية، والمسئولية، والاستقرار، ووجود إطار قانونى ودستورى يدعم تلك الأجهزة لتوفير الرشادة والحوكمة. كما أكد الفكر المؤسسى على ضرورة التعاون بين المؤسسات الحكومية، والנקابات العمالية، والمستثمرين لضمان التنفيذ الكفء والفعال للسياسات الاقتصادية المنطق عليها بينهم.

10/3 الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الفكر الليبرالى:

أخذت الليبرالية أطواراً متعددة بحسب الزمان والمكان وتغير مفاهيمها، وتبعاً لذلك تعددت مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا ظهرت الليبرالية الكلاسيكية، والتى ظهرت فى القرن السابع عشر وأخذت طابع سياسى واقتصادى، ولعل ذلك بفعل إسهامات جون لوك فى الليبرالية السياسية وأدم سميث فى الليبرالية الاقتصادية، حيث نادى لوك بالحرية السياسية للفرد وحرية الفكر والمعتقد. ونادى سميث – مؤسس علم الاقتصاد والرأسمالية الحديثة بالحرية فى المال دون تقييد أو تدخل الدولة. من ناحية أخرى تطورات الليبرالية واتخذت أكثر من بعد فى مضمونها لتظهر الليبرالية المعاصرة، ويؤمن الليبراليون المعاصرون بإعطاء الأهمية الأولى للفرد مع ضرورة تدخل الدولة فى أن تزيل العقبات التى تعترض حرية الأفراد.

ويستند الفكر الليبرالى على مبدأ الحرية الفردية والتجارة الحرة، ويدعو إلى إدارة الأنشطة الاقتصادية وتنظيمها من قبل الأفراد على أساس أن هذه المبادئ أو القواعد ستكون مسترشدة بشكل طبيعى بقوانين الاقتصاد الطبيعية، والتى تدعو الناس إلى التمتع والعيش برفاهية على عكس توجيهات الدولة، وهذا ما أكد عليه الفيلسوف والاقتصادى الإسكتلندى آدم سميث فى كتاب ثروة الأمم (١٧٧٦) حيث أوضح أن " تنفيذ التجارة الحرة جميع الأطراف لأن المنافسة تؤدى إلى إنتاج سلع أكثر وأفضل

بأسعار أقل، حيث إن ترك الأفراد أحراراً لمتابعة مصلحتهم الذاتية فى اقتصاد التبادل القائم على تقسيم العمل سيعزز بالضرورة رفاهية المجموعة ككل" وذلك لأن الفرد الباحث عن الذات سيكون خادماً للمصلحة العامة، لأنه فى اقتصاد التبادل يجب أن يخدم الآخرين من أجل خدمة نفسه، ولا يحدث ذلك إلا فى سوق حرة. ويرتكز الاقتصاد الليبرالى على خمسة عناصر رئيسية تمثل محور الفكر الليبرالى ويمكن توضيحهما كمايلي (Balaan N & Dilman, 2011):

- إيجاد أسواق واسعة ومختلفة تسمح لتبادل العمالة والسلع والأموال.
- المنافسة الاقتصادية بناءً على أن مصالح المستهلك الذاتية هى من تحفز النشاط الاقتصادى وتنميته.
- الحرية التجارية، بحيث يتمتع الأفراد بكامل الحرية لبدء أى مشروع تجارى يروونه مناسباً دون الحاجة إلى أخذ إذن الدولة.
- تنسيق طريقة عمل السوق بحيث يكون مناسباً للأنشطة الاقتصادية المجتمعية.
- الملكية الخاصة، وتعني أنه يحق لمالك السلعة الحصول على الدخل الذى يتدفق من هذه السلعة بشكل قانونى.

ويمكن القول فى ضوء المبادئ السابقة التى يقوم عليها الفكر الليبرالى أنه فكر ظل مهتم بضرورة احترام الحقوق الأساسية للأفراد، ووضع القواعد والضوابط على مختلف أشكال السلطة. ويؤمن الفكر الليبرالى بأن للدولة دوراً أساسياً لا يجوز التغاضى عنه، فهو فكر لا يدعو - كما يشاع - لعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى. فالخلاف بين الفكر الليبرالى وغيره بالإضافة إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان ووضع الضوابط الدستورية على السلطات ينصرف إلى شكل تدخل الدولة وليس مضمونه، فالدولة تتحمل مسؤولية تحقيق الاستقرار الاقتصادى، وتوفير شروط وضمانات التقدم، وتوفير العدالة الاجتماعية، ولكن الدولة تتدخل فى كل ذلك عن طريق السياسات وليست عن طريق الأوامر. وبوجه خاص فإن الدولة لا تقوم بالإنتاج بنفسها - إلا فى ظروف استثنائية- ولكنها تؤثر فى ظروف الإنتاج عن طريق السياسات المالية والنقدية.

▪ الاتساق بين السياستين:

وبالنظر إلى ما يخص السياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما ترى الدراسة أن الفكر الليبرالي متشعب تجد في جذوره مدارس متعددة، فالمدرسة النقدية ساعدت بشكل ما على تدعيم الفكر الليبرالي بإلقاء بذور الشك في مدى قدرة الحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق السياسات المالية. فضلاً عن أن الفكر الليبرالي يقر بأن الاستثمار الخاص أقدر وأكفاً من الاستثمار العام في التأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية بدلاً من السياسة المالية. أما المدرسة المؤسسية فقد أولت الاهتمام نحو توفير المناخ والظروف المؤسسية المناسبة للنشاط الخاص وهي أيضاً تعد رافداً من روافد الليبرالية. ويتضح مما سبق أن الفكر الليبرالي يؤيد أفضلية السياسة النقدية عن السياسة المالية.

4- الخلاصة:

أوضحت الدراسة أن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية هو السيطرة على التقلبات الاقتصادية بحيث تكون في الحدود الطبيعية لها، ولا سيما التقلبات في النمو الاقتصادي ومعدلات كل من التضخم والبطالة، وأن قدرة الدولة على مواجهة هذه التقلبات تتوقف على مدى قدرتها على استخدام سياستها الاقتصادية المختلفة (مالية ونقدية) للحصول على الحلول المثلى. وبالنظر إلى الأدب الاقتصادي فقد نجد هناك ما يؤيد السياسة المالية ويركز عليها في مواجهة تلك التقلبات مثل الفكر الكينزي، وعلى النقيض من ذلك نجد هناك ما يؤيد السياسة النقدية ويركز عليها في مواجهة التقلبات الاقتصادية مثل الفكر النقدي. وفي حقيقة الأمر أن هذه الأفكار باتت لا تصلح في كل زمان وكل مكان، وأنها أفكار صالحة لتهدئة الوضع لفترة من الزمن إلى أن تأتي أزمة اقتصادية تبرز فشل هذه الأفكار، حيث أن اعتماد سياسة على حساب أخرى يحقق إنجاز في أحد المؤشرات دون الأخرى، والحل هنا هو التنسيق بين السياستين، حيث يؤدي غياب التنسيق إلى غياب الحلول المثلى للمشاكل الاقتصادية آنذاك.

ولهذا تم التطرق إلى قضية التنسيق في الفكر الاقتصادي بشكل مفصل، ومروراً بالأفكار الاقتصادية المختلفة بداية من المجتمعات القديمة وصولاً للمدرسة الليبرالية.

حيث تم التعرض لكل مدرسة أو فكر اقتصادى من خلال تناول السياسة المالية والنقدية السائدة بداخله، وقامت الدراسة بتوضيح إذا كان هناك وجود للاتساق من عدمه لدى كل مدرسة أو فكر اقتصادى سائد.

5- النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

- من خلال الإطار النظرى للدراسة يتبين أهمية الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى.

- يمكن استنتاج أن قضية الاتساق بين السياستين المالية والنقدية شهدت أربع مراحل تطور فى الفكر الاقتصادى كما يلى:

١- فقد غابت قضية الاتساق فى المرحلة الأولى التى ساد فيها الفكر الكلاسيكى وما قبله.

٢- بينما فى المرحلة الثانية اشتد الجدل بين أنصار كلاً من المدرسة الكينزية والنقدية فيما يتعلق بأى من السياستين أكثر فاعلية.

٣- وفى المرحلة الثالثة من مراحل تطور قضية الاتساق بين السياستين فى ظل إطار آراء أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، ظهر لنا اتجاه يبرز أهمية الدعوة إلى استقلالية البنك المركزى، وضرورة تمتع السلطة النقدية باستقلالها عن السلطات المالية.

٤- أما المرحلة الرابعة لعبت فيها مدرستى التوقعات الرشيدة والنيوكينزية الدور البارز فى وضع إطار فكرى وتنفيذى للتنسيق بين السياستين، والتى طورت بشكل كبير فى الفكر المؤسسى على يد جالبرث كينث رائد الفكر المؤسسى.

ثانياً التوصيات:

١- ضرورة توجيه الباحثين والقائمين ومتخذى القرار إلى ضرورة التحرك نحو التنسيق أو الاتساق بين السياستين، تجنباً للتضارب بينهم وما لها من آثار سلبية على الاقتصاد.

٢- لا بد من إنشاء لجنة لتقييم وضع السياستين المالية والنقدية لتوجيه السياستين نحو التنسيق للاستفادة منه فى تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية.

٣- يجب أن يتم مراعاة اختيار الأدوات، والتوقيت الملاءم للتعامل أو الاستخدام، و الجرعة المناسبة من هذه الأدوات المستخدمة لتحقيق التنسيق، وكذلك الآثار المترتبة على ذلك.

٤- التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين السلطتين المالية والنقدية لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية.

٥- التأكيد على وضع نقاط اتفاق بين السلطين المالية والنقدية يتم من خلالها تحديد أهداف كلٍّ منها والسبل اللازمة لتحقيق ذلك.

مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

معايير المقارنة	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
تطور السياسة المالية والنقدية	تناولت تطور السياسة المالية والنقدية ولكن كلٌّ منهما على حده	تناولت تطور السياسة المالية والنقدية معاً في كل مدرسة
التنسيق بين السياستين	لم تتناول موضوع التنسيق في الفكر الاقتصادي	تناولت موضوع التنسيق بين السياستين في كل مدرسة على حده
الإشارة للتنسيق بين السياستين	تناولت التداخل بين السياستين في بعض الدول دون إشارة إلى أهمية التنسيق	تناولت التداخل بين السياستين في كل مدرسة مع الإشارة إلى أهمية التنسيق ودوره
النتائج	أن كلٍّ من السياستين متناقضين في الأهداف لكن هناك حلقة وصل بينهم ألا وهي إدارة الدين العام، وبالتالي تظهر أهمية دمج إدارة الدين ضمن أدوات السياسة الاقتصادية، حيث أن التنسيق لا يتم فقط بين السياسة المالية والنقدية لكن أيضاً تأكيداً على التنسيق مع إدارة الدين العام، حيث هناك اعتماد متبادل بين السياسات الثلاثة	١- فقد غابت قضية الاتساق في المرحلة الأولى التي ساد فيها الفكر الكلاسيكي وما قبله. ٢- بينما في المرحلة الثانية اشتد الجدل بين أنصار كلاً من المدرسة الكينزية والنقدية فيما يتعلق بأى من السياستين أكثر فاعلية. ٣- وفي المرحلة الثالثة من مراحل تطور قضية الاتساق بين السياستين في ظل إطار آراء أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، ظهر لنا اتجاه يبرز أهمية الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي، وضرورة تمتع السلطة النقدية باستقلالها عن السلطات المالية. ٤- أما المرحلة الرابعة لعبت فيها

مدرستى التوقعات الرشيدة والنيوكينزية الدور البارز فى وضع إطار فكرى وتنفيذى للتنسيق بين السياستين، والتى طورت بشكل كبير فى الفكر المؤسسى على يد جالبرث كينث رائد الفكر المؤسسى.	النشاط الاقتصادى فى الجزائر. تؤدي السياسة المالية والنقدية المنسقة إلى تحقيق الأهداف المشتركة وبالتالي تؤدي إلى صنع السياسات وتنفيذها بنجاح على نحو فعال، حيث تمت الموائمة بين السياسات من خلال الترتيبات المؤسسية لكل من السلطات المالية والنقدية فى الدولة. ينبغي إعادة السياسة المالية المنسقة بشكل ملائم مع سياسات الاستقرار النقدى والمالى إلى دورها المناسب المحسن فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية.	
---	--	--

6- قائمة المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية

- ابدجمان، مايكل. الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، (العمل الاصيلي نشر عام ١٩٩٩)، ص ٢٤٢.
- أبو السعود، محمد فوزي (٢٠٠٤)، مقدمة فى الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ١٧.
- الربيعى، رجاء (٢٠١٣)، دور السياسة المالية النقدية فى معالجة التضخم الركودى، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص ٦٩-٨٦.
- السريتي، السيد محمد أحمد & عبد الوهاب، علي (٢٠١١)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع والطباعة، الاسكندرية، مصر، ص ٢٩٩.
- الشافعى، محمد زكي (١٩٩٠)، مقدمة فى النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص ٥٢٨-٥٣٠.
- القطابرى، محمد ضيف الله (٢٠١٢)، دور السياسة النقدية فى الاستقرار والتنمية الاقتصادية - نظرية تحليلية وقياسية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ٦٧.
- بن دعاس، جمال (٢٠١٠)، التكامل الوظيفي بين السياستين المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الوضعي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر.

- جالبريت، جون كينث(٢٠٠٠)، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة احمد فؤاد بليغ، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، ص ص ٢٤-٢٧.
- جوارتيني، جيمس(١٩٩٩)، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن & عبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص ٣٨٤.
- حسين، رحيم(٢٠١٥)، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ١٥٥-١٥٦.
- حسين، زينب & عدلى، سوزى(٢٠٠٥)، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، الحلبي الحقوقية للنشر والتوزيع، بيروت، ص ١٣٢.
- خلف، محمد إبراهيم (٢٠٠٢)، التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية دراسة حالة (الأردن) ٢٠٠٤-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت ، الأردن.
- خيرة، أجرى(٢٠١٩)، أثر التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة ١٩٨٦-٢٠١٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد ،الجزائر.
- دبات، أمينة(٢٠١٥)، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة ماجستير منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، الجزائر، ص ٣٣.
- دهشان، احمد ابراهيم(٢٠١٦)، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغيري التضخم وسعر الصرف في مصر ، مجلة روح القانون ، عدد يناير ، جامعة الزقازيق.
- سامويلسون وآخرون(٢٠٠٦)،الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، (العمل الاصلي نشر عام ١٩٩٥)، ص ٦٣٣.
- سيد، محمد عبد الله(٢٠٢٣)، الاقتصاد المؤسسي الجديد ومؤشرات قياسه، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع(٢)، ص ص ١٢٧٥-١٢٩٦.
- طرخان، إبراهيم على(١٩٦٨)، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط والعصور الوسطى، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة
- طه، محمد إبراهيم(١٩٩٥)، الاتجاهات الحديثة في مجال التوقعات الرشيدة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، ٩(٣) ، ص ص ١٨٣-٢١٥.
- عبد القادر، حسام الدين محمد (٢٠٠٤)، البعد السياسي والاثار الاقتصادية والاجتماعية لعبء الدين العام بالتطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ص ٤٦.

- عزت، أسامة (٢٠١١)، الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية مع التطبيق علي الاقتصاد المصري، ورقة عمل، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- عنايه، غازی حسين (٢٠٠٦)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص ٢٩.
- محمد، نور الايمان (٢٠١٢)، التفاعل بين السياستين المالية والنقدية وإدارة الدين العام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع ٢، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص ص ١٦٩-١٨٨.
- محمود، عوف (١٩٩٧)، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي- دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص ١٥٦.
- مسعود، دراوسي (٢٠٠٦). السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
- معتوق، سهير محمود (١٩٨٩)، النظرية والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٦٢-١٦٥.
- مهدي، نبيل (٢٠١٧)، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ١٣-١٤.
- يسرى، عبد الرحمن (١٩٩٧)، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ١٥٩-١٦١.
- يونس، حيدر & كاظم، نزار (٢٠١٥). السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص ص ٩٣-٩٥.

ثانياً المراجع باللغة العربية

- Ali, F. A., & Jayaraman, T. K. (2001). **Monetary and Fiscal Policy Co-Ordination In Fiji. Economics Department, Reserve Bank of Fiji.**
- Andlib, Z., Khan, A., & Ul Haq, I. (2012). The Coordination of Fiscal and Monetary Policies in Pakistan: An Empirical Analysis 1980–2011. **The Pakistan Development Review**, 695-704.
- Arestis, P. (2015). Coordination of fiscal with monetary and financial stability policies can better cure unemployment. **Review of Keynesian Economics**, 3(2), 233-247.
- Balaan, David N & Dilman, Brodford (2011). **Introduction to International Political Economy.**
- Baumol, W. J. (1952). The transactions demand for cash: An inventory theoretic approach. **The Quarterly journal of economics**, 66(4), 545-556.

- Braunerhjelm, P. (2022) . **Rethinking stabilization policies; Including supply-side measures and entrepreneurial processes.** Small Business Economics, 58(2), 963-983.
- Dutta,B & Vohra, R. (2017). **Rational expectations and farsighted stability.** Theoretical Economics, 12(3), 1191-1227.
- Friedman, M. 1956. « **The quantity theory of money : a restatement, in studies in the Quantity of Money (Ed.) M. Friedman,** University of Chicago Press, Chicago Press, Chicago, PP.3-12.
- Goyal, A(2002) , **“Coordinating Monetary and Fiscal Policies: A Role for Rules?”**, The India Development Report, Kirit S. Parikh and R. Radhakrishna (ed.), IGIDR and Oxford University Press, Chapter 11.
- Hamilton, W. H. (2016). **The institutional approach to economic theory.** In Alternatives to Economic Orthodoxy. pp. 204-212. Routledge.
- Hanif, M. N., Arby, M. F. (2003). **Monetary and fiscal policy coordination.**
- Hess, F. M. (2008). **The supply side of school reform.** Phi Delta Kappan, 90(3), 211-217.
- Humphrey, T. M. (2004). **Alfred Marshall and the quantity theory of money.**
- Kamal, M. (2010). **The Theoretical Framework for the Coordination of Fiscal and Monetary Policies]** (No. 26856). University Library of Munich, Germany.
- Lucas J,R.E & Prescott,E.C (1981).**Optimal investment with rational expectations.** Rational expectations and econometric practice, p.p 127-156.
- Lucas J,R.E (1990). **Supply-side economics: An analytical review.** Oxford economic papers, 42(2), 293-316.
- Luis I. Jácome and Francisco Vázquez(٢٠٠٥) ,**“Any Link Between Legal Central Bank Independence and Inflation? Evidence from Latin America and the Caribbean”**, International Monetary Fund, Working Paper, No. 75, p3.
- Nikoloski, K., & Paceskoski V (2016). Arthur Laffer and theory of supply-side economy: **a review. Journal of Economics,** '(2).
- Pasinetti, L. L. (2001). The principle of effective demand and its relevance in the long run. **Journal of Post Keynesian Economics,** 23(3), 383-390.
- Phillips, P. C. (2005). Econometric analysis of Fisher's equation. **American Journal of Economics and Sociology,** 64(1), 125-168.
- Sargent, T. J. (2013) .**Rational expectations and inflation.** Princeton University Press
- Sargent,T.J.(2010).**Rationalexpectations.In Macroeconometrics and Time Series Analysis,** London: Palgrave Macmillan UK, pp. 193-201.
- Solow, R. M. (2004) .Introduction: The Tobin approach to monetary economics. **Journal of Money, Credit, and Banking,** 36(4), 657-663.

- Tobin, J. (1956). The interest-elasticity of transactions demand for cash. **The review of Economics and Statistics**, 38(3), 241-247
- Veblen, T. (2017). **The theory of the leisure class**. Routledge.